

# العولمة و الجائحة أوراق من زمن الحبر الطبي

فتح الله ولعلو



**POLICY CENTER  
FOR THE NEW SOUTH**

THINK • STIMULATE • BRIDGE



# العولمة و الجائحة أوراق من زمن الحجر الصحي

فتح الله ولعلو

## العولمة و الجائحة: أوراق من زمن الحجر الصحي

فتح الله ولعلو - مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

فتح الله ولعلو، باحث بارز بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد و أستاذ جامعي سابقا و اقتصادي و مؤلف لعدة كتب و دراسات منها:

- نحن و الأزمة العالمية (2009)
- نحن و الصين (2017)
- نحن و العولمة (2020)

واشتغل كذلك كرئيس سابق لاتحاد الاقتصاديين العرب و جمعية الاقتصاديين المغاربة و كوزير الاقتصاد و المالية السابق بالمملكة المغربية و كعمدة السابق بمدينة الرباط.

### مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C  
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.

البريد الإلكتروني : [contact@policycenter.ma](mailto:contact@policycenter.ma)

الهاتف : +212 5 37 54 04 04

الفاكس : +212 5 37 71 31 54

الموقع الإلكتروني : [www.policycenter.ma](http://www.policycenter.ma)

## الفهرس

- 07.....مقدمة
- 11.....ا. أزمة الفيروس التاجي و العولمة : الهشاشة و «التشظي»
- 27.....اا. الغير متوقع والعولمة المتقدمة
- 35.....ااا. و ما بعد الهلع ؟
- 41.....ااا. العولمة و السمعة ما بعد اختبار الجائحة



## مقدمة :

### الإختبار مصدر الفرص

في فبراير 2020 نشر كاتب هذه الأوراق مؤلفه حول موضوع «نحن و العولمة» حيث تساءل عن جواب الجنوب اتجاه التحولات الكبرى التي تعرفها هذه الأخيرة<sup>1</sup>.

تعبّر الكلمات المفاتيح لهذه الأوراق (الهشاشة، التشطي، اللايقين، غير المتوقع، الهلع، السمعة، الصحة، البيئة، التكافؤ، الأقلمة، استعادة التموقع، الإختبار، الفرص)، عن المشاعر الشائعة عالميا خلال شهور الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كوفيد 19 و ما نتج عنها من انكماش كبير للإقتصاد.

عرف العالم مند بداية القرن ثلاث هزات هائلة : الأولى جيوسياسية (11 ستمبر 2001) أفرزت صراعا جديدا ذا أبعاد ثقافية و هويتية بل ودينية، ثم جاءت الأزمة الإقتصادية والمالية لسنة 2008 فأحدثت تغييرات في توازن القوى داخل العالم على حساب أوروبا، واليوم نعيش أزمة كوفيد 19 التي أدت الى تهاوي معلوم للأنظمة الانتاجية.

لقد عرفت العولمة كذلك خلال هذين العقدين تشطي كبير ومعه تأكيد لثلاثة توجهات : صعود الفضاء الآسيوي، دينامية القوى المحركة المتمثلة في تكنولوجيا الرقمنة، و بروز ثنائية قطبية جديدة حول الولايات المتحدة و الصين. و تأتي أزمة الكوفيد 19 لترسيخ حضور و تأثير هذه التوجهات الثلاثة.

ساهم تأسيس مجموعة العشرين المحدثه غداة أزمة 2008 في توسيع دائرة التشاور عالميا. لكن هذه الأزمة أفرزت على الخصوص شيوع التصرفات الإنغلاقية و صعود الشعبوية و التوجهات المحافظة. كما دفعت الولايات المتحدة، وهي القوة الإقتصادية الأولى، لتبتعد عن منطقة الشرق الأوسط و كذا أوروبا وأن تدير ظهرها لمنظومة تعددية الأطراف (اتفاقية باريس حول المناخ، اتفاقية حول الطاقة النووية المتعلقة بإيران، الانسحاب من اليونسكو و من المنظمة العالمية للصحة) و أن تعلن صراحة عن عدم احترامها لقرارات الشرعية الدولية (الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي).

1. «نحن و العولمة جواب الجنوب» المركز الثقافي للكتاب 2020 . هو ثالث ثلاثية تتكون كذلك من مؤلفين «نحن و الصين» 2017 و «نحن و الأزمة الإقتصادية العالمية» 2009.

أصبح يتجلى أنه كلما تقدمت العولمة كلما زادت تعقيداتها وأصبح مسار العالم محكوماً باللايقين. لقد فقد العالم «بوصلته» مند بداية صعود التيار النيوليبرالي في الثمانينات، وتأكد ذلك أكثر إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وفقدت الحوكمة العالمية، التي سبق وضعها غداة الحرب العالمية الثانية، كل مصداقية.

«نحن و العولمة جواب الجنوب» المركز الثقافي للكتاب 2020 . هو ثالث ثلاثية تتكون كذلك من مؤلفين «نحن و الصين» 2017 و «نحن و الأزمة الإقتصادية العالمية» 2009.

قد تساعد أزمة الجائحة الجديدة على ترسيخ «قوى الشر» كما حدث ذلك بعد 1929 (صعود الفاشية و بعدها حرب عالمية كبرى) أو بشكل آخر بعد أحداث 11 ستمبر 2001 و اندلاع الأزمة الإقتصادية سنة 2008 حيث تصاعد المد الشعبي ومعه التوجهات الانغلاقية والتراجعات الاجتماعية و الثقافية.

لكن من حقنا كذلك أن نتمنى أن تساعد هذه الأزمة على بروز «قوى الخير» كما حدث بعد 1945 (إقرار التعددية سياسيا و إقتصاديا، نهاية مرحلة الحجر الاستعماري، و استقرار نوع من التوازن بين القوى الجيوسياسية القائمة).

لاشك أن عالم اليوم يحتاج الى نوع من السكينة و إلى كثير من التناسق من أجل إعادة الاعتبار لمنظومة تعددية الأطراف وإحياء مقاربة التشاور من أجل ايجاد الحلول على المدى القصير للاختناقات الناتجة عن الأزمة الصحية وتوقيف مسلسل انهيار الإقتصاديات الوطنية و المنظومات الاجتماعية على المدى المتوسط وكذا ايجاد حلول لقضية مديونية البلدان الفقيرة و النامية التي لن تتمكن على غرار البلدان المتقدمة من إعادة تدوير ديونها عبر البنوك المركزية (الولايات المتحدة) أو تخفيف ثقلها عبر مقاربة تعاضدية و تضامنية كما هو الحال بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي (حسب التقديرات المحينة لصندوق النقد الدولي سينخفض الناتج الداخلي الاجمالي بإفريقيا جنوب الصحراء ب 2, 3 % خلال سنة 2020).

لاشك أن الأزمة الجديدة ستؤدي داخل الأقطار الى مراجعات عميقة و إلى التخلي عن التوجهات الليبرالية المتطرفة. كما ستدخل تغييرات في علاقات الدول بالمجتمعات حيث ستفرض هذه الأخيرة على الأولى بأن تتحمل مسؤوليتها و تعيد الاعتبار لوظائفها التقليدية الحمائية و الاستراتيجية. لكن سيكون الرجوع إلى التوجه التدخلية الكنزي ذي طبيعة نوعية حيث سيكون على مراجعة السياسات العمومية بأن تُصاحَب بتعبئة متجددة لتكون في خدمة التكافؤ الاجتماعي و لتستجيب لمستلزمات الغد البعيد (ملف البيئة) .

هكذا سيصبح اختبار الأزمة محفزا لينفتح على خلق فرص تروم تشييد قواعد منظومة



عالمية جديدة، تلك المنظومة التي لم تؤسس جيوسياسيا بعد نهاية الحرب الباردة، وجيواقتصاديا غداة أزمة 2008 ; على أساس أن تعترف هذه المنظومة بعمق و قوة التبعية المتبادلة و الترابطات التي تخترق العالم، وعلى اساس ميلاد حكمة جديدة تستند على قاعدة واسعة وعلى تعددية قطبية و تنخرط في تحولات نوعية عن طريق إقرار أولويات جديدة للسياسات الاقتصادية العمومية : مزيد من العناية بحماية حياة الناس وتحقيق تكافؤ في توزيع الموارد و المداخل و حماية البيئة. كما يقضي ذلك بإدخال براغيم جديدة في الاقتصاد السياسي تأخذ الى جانب الفعالية، التضامن، والى جانب الاهتمام بالمدى القصير الاهتمام بالمدى البعيد و الى جانب العناية بالحاضر الانفتاح على المستقبل والى جانب الحاجيات الفردانية و الذاتية، الحاجيات الجماعية و الموضوعية، وأخيرا الى جانب النمو التقاسم.

هكذا يمكن أن يوظف زمن الخروج من الأزمة ليبتكر فرصا جديدة تهدف الى تحجيم مخلفات الأزمة اجتماعيا واقتصاديا وتحضير انبثاق عالم جديد مستقبلا. إن إعادة الاعتبار للتشاور الدولي يفرض أن تعترف كل البلدان بمعطى الترابط و التبعية المتبادلة الذي أفرزته العولمة «كخير مشترك» يوظف من أجل تدبير «الخيرات المشتركة» للبشرية : حماية صحة الناس، الحد من الفوارق الاجتماعية و المجالية، ومحاربة التدهور البيئي. إن الاعتراف بهذه التبعية المتبادلة هو الذي يدعو القوتين الاقتصاديتين الأولين، الولايات المتحدة و الصين ،بأن تعترف كل واحدة منهما بخصوصية الأخرى ، وأن تعترف بنمط وجودها. هكذا قد يدخل العالم الى مرحلة من «التعايش السلمي» تذكرنا بتلك التي عرفها خلال الستينات و السبعينات من القرن الماضي. فقبول الآخر هو الاعتراف بعمق الترابط و التبعية المتبادلة وهو ما يدفع للتعاون من أجل تدبير الظروف العويصة (الجائحة مثلا) و الملفات المعقدة (البيئة). كما أن الاعتراف بالآخر لا يعني أن التعاون يلغي التباري و المنافسة.

لابد من إشراك القارة الإفريقية في مسار إعادة بناء العالم بعد الخروج من منغلق الأزمة اعتبارا لدينامية ديمغرافيتها وهي مصدر استفادة لصالحها و لصالح باقي بلدان العالم التي تميل ساكنتها الى الشيخوخة. لاشك أن إفريقيا أصبحت موضع اهتمام كل القوى العالمية الكبرى. لكن التنافس القائم بين هذه الأخيرة لا ينفى ضرورة عملها من أجل تطويق الفقر وتأمين الاستقرار في القارة الإفريقية.

إننا نعتبر، خلافا للعديد من المقولات، أن أزمة كوفيد 19 لن تؤدي إلى تراجع العولمة. فعكس ذلك ساعدت الأزمة على ترسيخ بعض مكونات العولمة من خلال تسريعها لدينامية الرقمنة و التكنولوجيات الجديدة . خلال شهور الحجر الصحي تغيرت العلاقة مع الرقمنة ، وانتشر العمل و التكوين عن بعد مساهما بذلك في ترسيخ الفوارق الاجتماعية

والمجالية . كما أن هذه الأزمة زادت من حدة المواجهة القائمة بين الولايات المتحدة و الصين. وهي مواجهة كانت بالأمس تجارية فقط و أصبحت اليوم تهم المجال الصحي و ستمحور غدا أكثر في المجال التكنولوجي.

لكن أبانت الأزمة الحالية في نفس الوقت عن نقط قصور العولمة التي أصبحت مصدر شيوع الهشاشة و الغير متوقع والهلع.

لذا يجب العمل على تصحيحها و إصلاحها لتكون في خدمة مزيد من التوازن و التقاسم و لتوظف لصالح تدبير الخيارات المشتركة للبشرية.

إن مقارنة التقاسم تدعو العالم الى السير نحو منظومة تعددية الأقطاب. فبجانب الصين (آسيا) و الولايات المتحدة (أمريكا) سيكون على أوروبا أن تسعى من أجل خلق قطب ثالث يجمعها الى افريقيا ويمكّن البحر الأبيض المتوسط من الرجوع للمركزية التي افتقدها خلال القرن العشرين.

لقد تولد عن أزمة 2020 انكسارات داخل سلاسل القيم العالمية، على عكس ما حدث بعد أزمة 2008 . وهذا يعني أن الأزمة الجديدة فرضت الاهتمام بمجال القرب و التضامن الإقليمي ليصبح أساس حماية استقلالية و سيادة الكيانات الوطنية (ولو نسبيا) . في هذا التوجه سيكون على بلدان الاتحاد الأوروبي أن تحدد مفهوم استعادة تموقع الأنشطة الاقتصادية التي يتحدث عنها حاليا الأوروبيون. فمن الضروري ومن مصلحتهم أن ينخرط هذا المفهوم ضمن منطلق (استعادة الأقلمة) في إطار عمودي متضامن يضم إفريقيا و أوروبا ويستند الى مركزية البحر الأبيض المتوسط ليساهم في بروز تعددية قطبية متكافئة.

سيكون على المغرب أن يؤكد وظيفته كوسيط بين القارتين الإفريقية و الأوروبية لينخرط بشكل ايجابي في هذا التوجه. هكذا سيربح رهان الخروج من الأزمة الجديدة وفي نفس الوقت سيغني نموذج التنمية الذي يسعى لتجديده.

وهو التوجه الذي تحكم في هذه الأوراق الأربعة التي يضمها هذا الدفتر :

- أزمة الفيروس التاجي و العولمة : الهشاشة و التشظي
- الغير متوقع و العولمة المتقدمة
- وما بعد الهلع
- العولمة و السمعة ما بعد اختبار الجائحة.

7 يوليو 2020

---

## الاولى

# أزمة الفيروس التاجي و العولمة : المشاشة و «التشظي»

سترتبط نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين باندلاع جائحة (كورونا) التي تسببت في زعزعة العديد من اليقينيات و فضحت خلال أسابيع محدودة مدى هشاشة الانسان في محطة متقدمة من العولمة من خلال حدة الصدمة الاقتصادية التي أفرزتها عالميا.

و رغم اننا ما نزال غير متحكمين في الخروج من هذه الأزمة الصحية فإن كل الملاحظين يتفقون على أن مسار العولمة سيتأثر حتما بعواقبها نتيجة الانخراط العالمي في الحجر الصحي الذي فرض نفسه كظاهرة معولمة. ذلك انهم يتفقون على ان هذه الأزمة ستؤدي مستقبلا لمراجعات عميقة للتدبير الاقتصادي و للسياسات العمومية بل للمنظومات السياسية و المجتمعية و للعلاقات الدولية بين الأقطار. فالعالم يعيش بشكل مؤكد منعرجا بين ما قبل و ما بعد كوفيد19.

من الواضح أن الأزمة الاقتصادية و المالية لسنة 2008 كانت قد أفرزت اهتزازات ضمن حركية العولمة و عجلت بتغيير موازين القوى الاقتصادية داخل العالم لصالح القارة الآسيوية . وفيما لا تزال نيران هذه الأزمة مشتعلة لحد ما، جاء فيروس صغير ليدخل العالم كله في أزمة جديدة أكثر حدة من التي سبقتها.

هكذا فخلال عقد من الزمن فقط كان على العالم و على العولمة مواجهة أزميتين اقتصاديتين كبيرتين. قد تكون أزمة 2020 مطابقة لتعريف أنتونيو كرامشي «تكون الأزمة حينما ينقرض وضع ما قبل ان ينبعث وضع جديد».

لاشك أن أزمة 2020 تختلف من الناحية الاقتصادية عن أزمة 2008، لأنها اندلعت من قلب الاقتصاد الحقيقي في حين أن أزمة 2008 (وكما هو الأمر كذلك بالنسبة لأزمة 1929) كانت في أصلها أزمة مالية قبل أن تنتقل الى مجال الإنتاج و بعد ذلك الى الفضاء الاجتماعي حيث كان لها تأثير سلبي واسع تجلى في ارتفاع مستوى البطالة و تفكير أجزاء من ساكنة المعمور . وكل المؤشرات تدل على أن مخلفات الأزمة الجديدة على التنمية و على التوازنات الإجتماعية ستكون أكثر حدة . وهذا سيفرض تعبئة هائلة للسياسات المالية للحكومات و تدخلات جريئة للبنوك المركزية و لكل مكونات المنظومات التمويلية عبر العالم. من حسن الحظ أن كبريات البنوك تتسم اليوم في البلدان المتقدمة بمناعة مؤكدة بالنظر لمستوى رساميلها التي تمثل اليوم ضعف ما كانت عليه قبل 2008 بفضل الضوابط المشددة التي فرضت عليها في بداية العقد الثاني، الشيء الذي يسمح لها اليوم بمقاومة الصدمات التي تولدت عن الأزمة الجديدة.

مادام أصل هذه الاخيرة مرتبط بالمجال الصحي فقد كان من الطبيعي أن تعطي

السلطات العمومية في كل الأقطار الأولوية هذه المرة للجبهة الصحية من أجل إنقاذ حياة الناس و تحجيم جائحة الفيروس و البحث عن التعرف على طبيعتها و تشجيع الأبحاث العلمية و صناعة الأدوية قبل الوصول الى اختراع اللقاح الضروري من أجل التحكم مستقبلا في الوقاية.

هكذا ستفرض الحاجة الى الصحة و معها ضرورة إنقاذ البشر نفسها مستقبلا ضمن الإختيارات الاستراتيجية للسياسات العمومية. بل ستصبح الصحة ضمن الخيرات المشتركة للإنسانية على غرار الاستقرار و السلم.

بالإضافة الى ضرورة انقاذ حياة الناس، ستكون الحكومات قبل و بعد مغادرة الحجر الصحي مطالبة بالتحرك بسرعة للحيلولة دون انهيار النشاط الاقتصادي و المنظومات الإنتاجية و بعد ذلك وضع أدوات انطلاقة جديدة.

واضح أن هذه الأزمة لها خصوصيتها كما يقول دومنيك ستروس -كان المدير السابق لصندوق النقد الدولي : فهي أزمة مثلثة الأطراف تمس الكائن (من خلال هشاشته) والملكية (العرض و الطلب) والسلطة (الحكومة المحلية والإقليمية و العالمية).

إن المقارنة بين أزمتي 2008 و 2020 تبرز تلاقيهما في نقطة إنطلاقهما من القوتين الإقتصاديتين الأساسيتين. هكذا كانت الولايات المتحدة مصدر الأزمة الأولى، والصين منبع الأزمة الثانية. وفي كلتا الحالتين استوطنت أوروبا الشيء الذي يدل على هشاشة القارة العجوز التي كانت تاريخيا نقطة ميلاد العولمة. وهو ما يعيننا نحن جنوب المتوسطيين و الأفارقة بحكم جوارنا للأوروبيين. كما أن الخروج من أزمة 2020 سينطلق من مصدرها الصين القوة الإقتصادية الكبرى على غرار ما كان الخروج من أزمة 2008 من الولايات المتحدة، القوة الإقتصادية الكبرى التي انطلقت منها.

واضح ان مأساة الفيروس التاجي تعكس أحد تجليات عولمة القرن الواحد و العشرين بانحرافاتهما و بسبب حدة التبعية المتبادلة القائمة بين الأنسجة الإنتاجية بالعالم. هكذا فاندلاع الوباء من الصين يمثل أحد أوجه العولمة الجديدة باعتبار أن هذا البلد أصبح قاطرة الإقتصاد العالمي. فهو يغطي وحده 30% من ديناميكية نموه و 15% من مبادلاته .

هكذا أدى انهيار الطلب الصيني الى انخفاض سريع في أسعار المحروقات الذي غدته في ذات الوقت و بشكل غير منتظر حدة الخلافات بين كبريات الأقطار المنتجة للنفط: العربية السعودية و وراءها أقطار الأوبك من جهة و روسيا من جهة ثانية الى حد ان سعر النفط انهار الى حدود عشرون دولار للبرميل في نهاية مارس 2020. تجلت

هذه الصدمة المضادة (التي تذكرنا بما حدث سنتي ( 1986 و2014) عبر تداخل العوامل الإقتصادية بالعوامل الجيوسياسية ضمن فعل القوى العظمى ( الولايات المتحدة، الصين، روسيا) و كذا تأثير التناقضات الصاعدة بين القوى الإقليمية خاصة السعودية و ايران، حيث تسعى الأولى الى تكثيف الضغوط على الثانية ، فيما رفض الرئيس بوتين في البداية السير وراء السعودية لتقليص الانتاج ساعيا نحو زعزعة الموقع الغالب الذي أصبحت تحتله الولايات المتحدة بفضل تعاضم إنتاجها من النفط الصخري . ضمن هذه المعادلة المعقدة كان الرئيس الامريكى ترامب ينشر من تشديد الخناق على ايران في ذات الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأخيرة البؤرة الأولى للجائحة في الشرق الأوسط و كان يتردد بين موقفين متناقضين : من خلال ميله إلى الدفع نحو إستقرار أسعار النفط على مستوياتها (60 دولار للبرميل) استجابة لرغبات مالكي الشركات الأمريكية الذين كان يعتمد عليهم كمساندين سياسيا له من جهة ، ورغبته من جهة ثانية في أن تنحدر أسعار البنزين ليستفيد منها المستهلك الأمريكي خلال الظرفية الحالية المهيأة لانتخابات الرئاسة المنتظرة (نونبر 2020). في آخر الامر تمكنت كل هذه الأطراف من الوصول الى توافق ( 12 ابريل 2020) يقضي بتقليص انتاج النفط بعشرة ملايين برميل يوميا ابتداء من فاتح مايو، وهو قرار قد لا يكون له مفعول جلي بالنظر لظروف الأزمة و محدودية الطلب عالميا.

إثر تهاوي أسعار النفط و بعدها أسعار المواد الأولية ( على حساب الأقطار النامية و الصاعدة) تراجع الطلب على كل السلع الصناعية و التجهيزية و الوسيطة و الاستهلاكية باستثناء المواد الغذائية و الأدوية و الى حد ما سلع الاستهلاك الرفيع التي أصبحت مبادلاتها تنظم عن بعد. هكذا فرض تفشي الوباء حجرا صحيا معولما أدى الى شلل المنظومات الإنتاجية و إغلاق المتاجر و افلاس المقاولات و انكسار شبكات التزود و تهاوي القيم في البورصات العالمية الى حد أن بعض الأصوات تعالت في البداية لتطلب الإقفال المؤقت للأسواق المالية .

يعرف العالم كله أن التعافي من الركود الإقتصادي سينطلق من الصين و كذا من اقتصاديات اليابان و كوريا الجنوبية و سنغافورة التي تحضر نفسها قبل غيرها لمغادرة الحجر الصحي. لكن عودة الحياة الإقتصادية لن تصبح عملية إلا بعد أن تتمكن أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية من توقيف تفشي الفيروس، و بعد أن يتمكن بلد كبير كالهند من مغادرة مرحلة الحجر و بعد أن تظهر بوادر إيجابية لتطويق الجائحة حتى لا تلج القارة الإفريقية المعروفة بهشاشتها. و إذا كانت العديد من المؤشرات تدل على أن هذه الأخيرة ستبقى على هامش شيوع الجائحة فإن أكبر الأخطار المحيطة بهذه القارة ترتبط بانهيار أسعار المحروقات و المواد الأولية. فخطر الموت بإفريقيا من مخلفات الفقر المدقع أكبر من خطر الموت بالفيروس التاجي.

## رجوع للتاريخ

إن تموقع جائحة كوفيد 19 ضمن العولمة المتقدمة بالقرن الواحد والعشرين يرجعنا الى تاريخ البشرية الذي يبرز أن انتشار الجائحات و الأمراض الفتاكة لم يكن يأخذ بعين الإعتبار الحدود الوطنية. لقد بين المؤرخون أن غياب الأدوية و اللقاحات ساعد الجائحات على غزو مختلف القارات عبر موجات متلاحقة و خلال عدة قرون أحدثت قطائع ديموغرافية بما يفسر جمود عدد الساكنة بالمعمور الى غاية القرن التاسع عشر. هكذا جاء الطاعون الذي ارتبط باسم الإمبراطور البيزنطي قسطنطين ليتفشى بين 541 و 592 في فضاء البحر الأبيض المتوسط الذي كان يعتبر بمفهوم (بروديل) مهد العولمة، حيث تجاوز عدد ضحاياه 25 مليون نسمة. كما جاءت حملة الطاعون الأسود بين 1348 و 1352 لتقتضي على أكثر من ثلث ساكنة القارة الأوروبية، وكانت في نفس الوقت من أسباب بروز تحولات سياسية و اقتصادية هائلة داخل كيانها. كما يجب الإشارة الى مخلفات اكتشاف الأمريكيتين من طرف الإبريين و الذي أدى الى ولوج العديد من الأمراض الى العالم الجديد مثل الزكام و السل و الجدري و الملاريا و الحمى الصفراء . وهي أمراض ساهمت في الإبادة السريعة لجزء كبير من الساكنة المحلية التي كانت تفتقد المناعة الضرورية . كما أن استعمار البلدان الجنوب المتوسطية و الافريقية أخضع ساكنتها للعديد من الأمراض المعدية المستوردة من أوروبا التي انضافت الى الأمراض ذات الأصول المحلية و التي كانت تنفشى في سنوات الجفاف والمجاعة. و مع حملات الاحتلال الأوروبي ولجت أدوات الوقاية الصحية مختلف المستعمرات، فارتفع النمو الديمغرافي بها بشكل مُلفت لأول مرة.

كما انتشرت عبر العالم مند القرن الثامن عشر عدة موجات من الأمراض المعدية ذهب ضحيتها حسب المؤرخين 40% من ساكنة المعمور. فعلى سبيل المثال حصد طاعون 1720 عشرات الآلاف من الأرواح في جنوب فرنسا. وجاءت جائحة الطاعون الصيني سنة 1855 انطلاقا من موقع هويان لتنتشر عبر العالم. كما عرف القرن 19 ستة موجات قاتلة لداء الكوليرا بين 1817 و 1881. وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى انطلق الزكام الإسباني من الولايات المتحدة عبر ثلاث موجات بين 1919 و 1920 ليصيب أكثر من ثلث ساكنة العالم حيث وصل عدد ضحاياه الى أكثر من 50 مليون فرد ليكون أكبر جائحة عرفها العالم .

ومع ذلك فإن جائحة الفيروس التاجي التي اجتاحت المعمور تعكس أكثر من سابقتها ظاهرة العولمة، لأنها أدت في بضعة أيام الى إحداث قطيعة في دينامية الإقتصاد العالمي. فارتبطت بالعولمة من خلال عواقبها السلبية على كل أبعادها (انتاج، تجارة،

تنقل البشر) وهي العولمة التي أصبحت تتسم في مراحلها المتقدمة بثنائية القطبية المتمثلة في الولايات المتحدة و الصين و تأثيرها ما يزال ملموسا من طرف أوروبا رغم تراجعاتها المؤكدة.

هكذا انطلق الوباء من قلب الصين، القوة الاقتصادية الثانية بالعالم ثم استقر مركزه بأوروبا قبل أن ينتقل بحدة الى الولايات المتحدة، القوة الاقتصادية الأولى و التي أصبحت بعد ثلاثة أشهر بؤرته الأساسية. ولقد تجلى من خلال متابعة تفشي مختلف أشواط الجائحة أن انجح سلاح للحد منها يتمثل في الحجر الصحي على مجموع الساكنة عالميا منذ اعتماده من طرف الصين الى ان اصبح ظاهرة معولمة تغذي أكبر انكماش اقتصادي عرفه العالم منذ بداية القرن.

## أزمة عولمة جديدة

لا شك إذن أن للأزمة الحالية طابع عالمي لأنها أثرت سلبا على الإنتاج والنمو العالميين. انطلقت كما هو معروف من ووهان ، مدينة صناعية وسط الصين وواحدة من كبريات معامل العالم. فهي تمثل بالتالي المحطة الأولى لشبكة القيم العالمية بالنسبة للعديد من القطاعات الصناعية مثل قطاع السيارات المنكوب اليوم، الى قطاع الأدوية الذي أصبح بفعل الأزمة الصحية السائدة موضع ضغط كبير عبر العالم. إن تعقيدات شبكات الإنتاج يفرض على كل المنتجات الصناعية استعمال مكونات (قطع الغيار) التي تنتج في كل مناطق العالم. وهذا يعني أن أي انكسار داخل الشبكة (خاصة إذا حدث منذ ميلادها كما هو الحال اليوم انطلاقا من ووهان) تكون له عواقب سلبية على كل محطات الإنتاج عبر الأقطار و يؤدي الى انكماش يتفشى عبر العالم (على سبيل المثال المحطات الصناعية النهائية لشركتي رينو و بوجو بالمغرب).

ولقد تولد عن توقيف الانتاج العالمي داخل محطات الشبكات تقلص للطلب على المواد و الخدمات و انهيار لأنشطة المبادلات الخارجية و لحركية الدوائر اللوجيستكية التي تمثل قاعدتها : النقل بكل أنواعه الطرقي و الحديدي و البحري و الجوي و كذلك منصاتهما من موانئ و مطارات و محطات. كما أن لهذه الصدمة الاقتصادية الحادة تأثير سلبي على الاسواق المالية و البورصات التي تهاوت قيمها بعنف قبل أن تتعافى جزئيا. وفي ذات الوقت تعبأت الموازنات الحكومية من أجل دعم الواجهة الصحية و توقيف نزيف انهيار المنظومات الإنتاجية قبل التحضير لمصاحبة انطلاقها من جديد.



هكذا أقبلت الحكومات و البنوك المركزية للبلدان المتقدمة في بداية النصف الثاني من شهر مارس 2020، في عز تفشي الجائحة، على التدخل بقوة قطريا و إقليميا و دوليا. هكذا انطلقت مشاورات دولية ضمن مجموعة السبع و بعدها مجموعة العشرين (26 مارس 2020) في محاولة لتحجيم العواقب المدمرة للأزمة و إنقاذ الاقتصاديات الوطنية.

و لقد كان عليها أن تتخلى عن كثير من اليقينيّات المتمثلة في المعايير التقليدية و الأرثوذكسية للتدبير المالي. هكذا قامت كبريات البنوك المركزية (الفيديرالي الأمريكي و البنوك المركزية لأوروبا والصين واليابان و بريطانيا العظمى) بتخفيض معدلاتها المديرية الى حدود الصفر و بادرت بمباشرة تدخلات غير كلاسيكية عن طريق شراء سندات عمومية وخصوصية. هكذا أقر البنك المركزي الأوروبي برنامجا استعجاليا في حدود ألف مليار أورو لشراء مكثف لديون الدول و المقاولات داخل منطقة الأورو بهدف التخفيف على البنوك و حثها على توزيع المزيد من القروض للعائلات و المقاولات دعما للإنتاج و التشغيل.

هكذا انتصر منطق «مهما كان الثمن» الذي رده الرئيس الفرنسي ماكرون وهي عبارة يرجع مصدرها الى المدير العام الايطالي للبنك المركزي الأوروبي دراكي الذي قال بها سنة 2010 و اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على إقرار برنامج انطلاقة بقيمة 540 مليار أورو عن طريق منحها ضمانات للبنك الأوروبي للاستثمار ليُقرض بدوره المقاولات في حدود 200 مليار أورو وإعطائها الضوء الأخضر للجنة الأوروبية لكي ترفع 100 مليار أورو من داخل الأسواق المالية و تُقرضها للأقطار التي تحتاج لذلك. و رغم تردد حكومتي ألمانيا و هولندا المتشبتين بالضوابط الأرثوذكسية، فإن الأقطار الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتقدم نحو استعمال « الآلية الأوروبية للتثبيت » التي أُحدثت سنة 2012 باعتمادات تصل الى 450 مليار أورو وهي الآلية التي تعتبرها إيطاليا و اسبانيا غير كافية لمواجهة التحديات الراهنة. وهذا ما جعلها تطالب بإحداث آلية أوروبية للتضامن الاستثنائي تقضي بجمع كل الديون العمومية و إقرار قرض مشترك و موحد سمي ب(سندات كورونا) حيث يتحقق التضامن بين البلدان المنبوعة ( ألمانيا، هولندا ) و البلدان التي تعرف نوعا من الهشاشة ( اسبانيا، إيطاليا، و لحدّ ما فرنسا).

على المستوى الداخلي قررت الحكومة الألمانية اخراج مدفعية بازوكا في شكل خط ائتماني في حدود 550 مليار أورو خدمة للمقاولات المحتاجة من أجل انقاذها من الافلاس.

في الولايات المتحدة أقرت السلطات العمومية برنامج انطلاق استثنائي في حدود 2000 مليار دولار (أضيف لها 750 مليار دولار)، حيث خصصت إعانات مباشرة في شكل توزيع شيكات على العائلات المحتاجة ( 1200 دولار للفرد و 2400 للزوج و 500 دولار لكل طفل )

من أجل إعادة الاستهلاك و عبء آلية الإنتاج. كما خصص هذا البرنامج 700 مليار دولار لمد المساعدة للمقاولات الموجودة في وضعية حرجة و 100 مليار دولار للمستشفيات. يقدم الرئيس ترامب اللبرالي من أجل تمويل هذا البرنامج على خلق العملة، أو ما كان يسميه منتقدا الاقتصادي ميلتون فريدمن «عملة الطائرة المروحية» .

في اجتماعات مجموعة السبع و بعدها مجموعة العشرين، اتفقت الدول الأعضاء على ضخ 7000 مليار دولار للحدّ من مخلفات الجائحة صحيا و دعم الاقتصاديات بالعالم. كما اوصت بتعليق خدمات الدين خلال سنة لصالح 76 قطر الأكثر هشاشة.

من الواضح أن هذه الأزمة لها أولاً و قبل كل شيء بُعد انساني بالنظر لمصدرها الصحي. لذا كان من نتائجها إقفال الحدود الوطنية حتى داخل المجموعات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) وتوقيف الأنشطة السياحية و معها النقل الجوي و كل الخدمات المرتبطة به. كما تقرر إلغاء أو تأخير كل التظاهرات الرياضية و الثقافية و الفنية ( الألعاب الاولمبية بطوكيو، مهرجان كان للسينما).

ضمن هذه الأجواء المشحونة برزت نقطة تفاؤل مضيئة، حيث أفرزت أزمة كورونا بعداً معولماً على مستوى البحث العلمي و الطبي من خلال العمل الدؤوب الذي يستهدف اختراع الأدوية و اللقاحات المضادة للوباء، والترابط الإيجابي الذي بعثه هذا العمل بين مختلف مراكز البحث و المختبرات. هكذا تعبأ البحث العلمي عالميا عبر تبادل المعلومات لإيجاد الأجوبة الضرورية لمواجهة هذا المرض.

## دروس يجب استخلاصها

بينت جائحة الفيروس التاجي مدى هشاشة المجتمع المعولم كما فرضت على الجميع إجبارية العمل الجماعي من أجل التغلب على الإكراهات و العواقب التي أفرزتها.

لقد أدى تفشي هذا الوباء إلى بروز حاجة الإنسانية إلى مزيد من التضامن و توحيد الصفوف : تضامن بين الدول والأمم، و تضامن داخل هذه الأخيرة بين الطبقات و الأجيال.

كما اتضح بجلاء مدى محدودية المغالاة في التوجهات و المقاربات اللبرالية الفردانية. و تأكد كذلك أن ضوابط السوق لا يمكن أن تدبر العالم وحدها وأن الدولة الحامية لها دور استراتيجي للحد من الانحرافات و الانزلاقات التي تعددت في مجال تدهور الطبيعة (

البعد البيئي) و تفاقم اللاتكافؤ (البعد الاجتماعي) والان في مواجهة الأوبئة و الجائحات (البعد الصحي). ذلك أن هذه الأبعاد الثلاثة ترتبط بشكل مباشر بمستقبل الانسانية في المعمور. فكما قال الاقتصادي الفرنسي كسافييه راکو «إن كُنه الدولة هو حماية حياة الأفراد» كما هو في الحرب.

لا شك أن الاعتراف بالهشاشة المشتركة سيدعونا الى مراجعة منظورنا حول منظومات التدبير القائمة حاليا. و في ذلك كثير من الأمل مستقبلا، مما يتجلى في النقاشات الراهنة حول وباء الفيروس التاجي. من المفيد تجويد توظيف الكوارث كما وصل لذلك المفكر الفرنسي رجيس دوبري في كتابه «حول الاستعمال الجيد للكوارث» التي يمكن أن تكون مفيدة لأنها حسب هذا المفكر المتميز «تنبهنا و تعلمنا».

سيكون علينا كذلك نحن الاقتصاديين أن نستوعب محدودية الأنماط التنموية السائدة، مما يفرض ابتكار مفاهيم جديدة ترنو دائما للتقدم لكن على أساس ان يستند على مزيد من التضامن. إن هشاشة العولمة و تعقيداتها و توالي انحرافاتا تقضي بإغناء المفاهيم التي يستند عليها علم الإقتصاد ليصبح فعلا سياسيا و يتخلى عن عجرفته و يجعل الإنسان و المدى البعيد محوره و مركزته. إن الوعي بهشاشة الانسان يدفع بأن نقبل بمزايا التقاسم في العلاقات بين الامم. و التقاسم يعني حماية الضعفاء خاصة في القارة الافريقية.

إن إبراز الترابط ( او التبعية المتبادلة) بين البلدان يفرض التخلي عن منطق الانانية (أمريكا أولاً) والشعبوية و القومية المتطرفة، كما يقضي بالعمل من أجل الوصول الى مزيد من التنسيق الإقليمي و الدولي على مختلف المستويات : مجموعة الاثنين التي تضم الولايات المتحدة و الصين القوتان الاقتصاديتان الأولتان، ثم مجموعة السبع التي تجمع البلدان الأكثر تطورا و ضمنها الدول الأوروبية الأساسية، و هناك كذلك مجموعة الخمس ، العضوة الدائمة في مجلس الأمن و التي لم يسبق لها أن إلتأمت منذ تأسيس الامم المتحدة، و أخيرا مجموعة العشرين التي توجد ضمنها الأقطار الصاعدة الكبرى. من المهم في إطار العولمة المتقدمة أن تأخذ كل هذه المكونات بعين الاعتبار مخلفات هذه الأزمة الاقتصادية الجديدة على البلدان النامية و الفقيرة. ذلك أن انهيار النشاط الاقتصادي عالميا يمثل خطرا كبيرا على الساكنة الأكثر فقرا والمقدرة ب 500 مليون نسمة. وهذا ما جعل العديد من الأصوات ترتفع لتطالب بإلغاء الديون التي تثقل كاهل الأقطار الافريقية. كثير من المؤشرات تدل على أن القارة الإفريقية لن تمس بوباء كفيد 19 على غرار القارات الاخرى، لكنها ستتحمل عواقب الأزمة الاقتصادية بسبب تهاوي الطلب العالمي على المحروقات و المواد الأولية و انهيار مداخل تحويلات المهاجرين و السياحة.

إن الأمل هو أن تؤدي كل هذه المشاورات إلى تجديد التدبير العالمي سياسياً (الأمم المتحدة) واقتصادياً (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة الخارجية) و في استهداف تقوية التنسيق و مزيد من التقاسم لحماية الكيانات الضعيفة. لكن لا يمكن أن تغير كل هذه المؤسسات منطقتها إلا إذا حدث تغيير فوقي للمنطق السائد في تدبير كبريات القوى الاقتصادية و الجيوسياسية والتي تؤثر بقوة في سير هذه المؤسسات.

تلك هي الشروط التي ستسمح للأزمة أن تصل إلى تحويل الحكامة العالمية التي يجب أن تدمج بجانب المجالات السياسية والاقتصادية والمالية هواجس جديدة تتصل بالبعد البيئي و قضية التكافؤ الاجتماعي و كذا الصحة التي فرضت نفسها اليوم كمكون للأمن الجماعي عالمياً.

إن اعتبار هذه المستلزمات الثلاثة ( الصحة، البيئة والتكافؤ) يقضي بإقرار مساعدة ضخمة على المستوى العالمي من أجل تحقيق انطلاقة نوعية جديدة للاقتصاد العالمي على غرار ما حدث عندما وُضع برنامج مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و الذي ساعد على إعادة بناء البلدان الأوروبية.

لا شك أن الكيانات الأكثر تماسكا و مناعة ستتمكن من تقوية إشعاعها بعد 2020، و سيكون ( البيك داتا) Big Data و الرقميات و الذكاء الاصطناعي مصدر قوة الأقطار التي ستتمكن من إنتاجها والتحكم فيها. هكذا ستسعى البلدان الأكثر فعالية في صناعة عالم الغد كما تمكنت القوى الكبرى بالأمس من وضع بصماتها على مسار تاريخ العالم بعد 1945. هذه الأقطار هي التي ستشيد مجتمعات ما بعد الحجر الصحي من خلال الاستثمارات في التجهيزات الأساسية و في الإعلاميات عالية التدفق (haut débit) و في التكوين عن بعد. ضمن هذا الإطار يتنبأ الاقتصادي دانييل كوهن بانبثاق رأسمالية جديدة... رأسمالية الرقميات.

إن أزمة 2008 كانت قد أنتجت عبر عواقبها الوخيمة مزيداً من الأنانية و الشعبوية و أفرزت «الترامبية» اسم الرئيس الأمريكي الحالي، وهي تدفع المنشائمين أن يقولوا بأن عالم ما بعد 2020 سيكون « أكثر انغلاقاً و فقراً و قبحاً» و سيرسخ المد الشعبوي و الممارسات الديكتاتورية.

هناك احتمال بالفعل بأن تتغير كثير من الأشياء بعد 2020 دون أن يتغير أي شيء في العمق. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار «تعميدات» الأحوال السائدة التي أصبحت مصدر «اللا يقين الراديكالي» (ثيري دو مونتبريال) سيكون على العالم أن يقبل بالعيش أكثر من الماضي مع «الغير منتظر» (إدكار موران). و يعتقد المتفائلون أن الحلول ستأتي من

الأقطار التي يعترف لها اليوم بفعاليتها التدييرية للأزمة الصحية مثل الصين و كوريا الجنوبية و فيتنام في آسيا، و ألمانيا و كذا أقطار أوروبا الشمالية. وهي كلها بلدان أصبحت ذات مرجعية في تدبير هذه الأزمة الصحية الشيء الذي يجعلها مهياً للتأثير في المسار العالمي نحو مزيد من التعددية القطبية . في آخر الأمر سيبقى التقدم مستقبلاً نتاج مساكنة بين المثالية و الواقعية. و مهما كان الأمر فإن العالم الذي سينبثق بعد زوال أزمة 2020 سيكون مختلفاً و في ذات الوقت ستبقى عدة عناصر الاستمرار حاضرة .

إن الهشاشة التي اتضحت بفعل كوفيد 19 تسائلنا نحن المغاربة و المغاربيين و جنوب المتوسطيين والأفارقة. سنكون مطالبين بإعلاء وعينا بقيمة الجوار كخير مشترك مما يفرض فتح الحدود المنغلقة و خلق أسس المصالحة و التقارب من أجل تحسين موقعنا التفاوضي في تدبير عولمة ما بعد 2020 و أفكر هنا في المشروع المغربي الغائب مند عقود و كيف يمكن أن ننتهز فرصة المنعرج الذي يعيشه العالم لنُدفع به اعتباراً لملاحظته .

ما بعد 2020 سيؤدي بالضرورة الى توازنات جديدة بين مختلف الأقطاب الاقتصادية. وهو ما بدأ يتجلى قبل ذلك بعد أزمة 2008 حيث تؤكد صعود الاقتصاديات الآسيوية و على رأسها الصين على حساب أوروبا و الولايات المتحدة. هكذا سيترسخ مسار العالم نحو المزيد من القطبية المتعددة. إنها فرصة للمنطقة العربية لتخرج من المنغلق الذي توجد فيه.

هل لنا أن نحلم؟ إن انبثاق القطبية المتعددة قد يبعث فرصاً جديدة للوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية. هل من حقنا أن نحلم بإمكانية البلدان العربية النفطية بأن تستفيد هذه المرة من الصدمة المضادة الجديدة لتغيير نمطها الريعي الذي كان له منذ أربعين سنة تأثيرات سلبية على مجتمعات المنطقة سياسياً و اقتصادياً و فكرياً .

إن الأقطار الذكية هي التي توظف الصعوبات لتخلق الفرص. هذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية (1945) عندما قررت البلدان الأوروبية المنهارة بفعل الحرب اغتنام التحديات لتوحد أطرافها انطلاقاً من التقارب الحاصل بين ألمانيا و فرنسا. من الدروس التي يجب أن نستخرجها من هذه الأزمة ضرورة العمل من أجل تقليص التبعية إزاء الفضاءات البعيدة على مستوى شبكات القيم العالمية و مقابل ذلك خلق روابط قوية مع فضاء القرب. في هذا الإطار تدخل إعادة تموقع الأنشطة الاقتصادية ضمن بُعد إقليمي يهم الفضاء الإفريقي المتوسطي مما قد يسمح بإعادة الإعتبار لمركزية المتوسط بوصفه بحراً اوروبياً و إفريقيا في ذات الوقت. لابد هنا من الإشارة لبعض المبادرات المفيدة على غرار ما أقدمت عليه الهند بتنظيم لقاء بين البلدان الجنوب آسيوية لوضع خطة

إقليمية مشتركة لمواجهة الجائحة و كذا الفكرة المتميزة التي طرحها العاهل المغربي محمد السادس بتقاسم الإجراءات الجيدة بين البلدان الإفريقية فيما يخص تدبير الأزمة الصحية الحالية، وهي مبادرات من شأنها بعث التضامن و الترابط على المستوى الإقليمي و ترسيخ التعاون جنوب/ جنوب . فالعديد من المؤشرات تدل على أن بعد 2020 ستحل لحد كبير شبكات القيم الإقليمية مكان شبكات القيم العالمية. و بذلك سيتمكن القرب من الثأر على حساب البعد.

ضمن هذه المقاربة سيكون علينا أن نسائل أوروبا الجارة التي أبانت مرة أخرى على ترددها في توحيد مكوناتها سياسيا و اقتصاديا و تكنولوجيا وعلميا. فلها اليوم أن تقوي اندماجها و أن تمدّ اليد إلى جوارها المتمثل في الفضاء الجنوبي المتوسطي و الإفريقي لتشييد معه قطبا جديدا له إشعاعه، و تساهم عبر ذلك في بعث أسس عولمة جديدة متكافئة و متقاسمة. سيكون على أوروبا أن تستخرج قبل غيرها في منطقتنا الأفرو-الأورو-المتوسطية الدروس من الأزمة الصحية و الإقتصادية من أجل تقليص التبعية إزاء شبكات القيم العالمية مع الفضاءات البعيدة وخلق ترابطات منيعة مع الفضاءات القريبة. هذا يتطلب إعادة تموقع بعض الأنشطة الصناعية من أجل إدماجها في الفضاء الأفرو متوسطي مما سيعيد للبحر الأبيض المتوسط مركزته كما سبق ذكره.

## يجب كسب الحرب... و ما بعد الحرب

عرف القرن العشرون حربين عالميتين في شكل مواجهة بين كبريات القوى كما فرض على البلدان الضعيفة المشاركة فيها الشيء الذي كان له تأثير على مستقبلها. هكذا تمكنت الدول الكبرى بعد 1945 من وضع أسس منظومة دولية سياسيا و إقتصاديا فيما انخرطت المستعمرات في نضالات تحريرية أدت إلى إستقلالها. لم يعرف القرن الواحد و العشرين مواجهات حربية ذات بُعد عالمي، لكنه عرف خلال العشرين سنة الأولى أحداث ذات تأثير كبير على مسار العولمة جيوسياسيا و اقتصاديا أولها حدث 11 شتنبر 2001 الذي اعتبر زلزال جيوسياسي أدخل العالم في مواجهات دينية و ممارسات إرهابية. ثانيهما الأزمة المالية ل2008 التي كانت لها عواقب اقتصادية واجتماعية هائلة و أدخلت تغييرات في توازن القوى الإقتصادية بالعالم، وثالثها سنة 2020 أزمة صحية أصبحت ذات طابع معولم خلال شهرين من الزمن. فانهارت كل المنظومات الإنتاجية في المعمور. لكن الاهتمام انصب عالميا على محاربة الفيروس و إنقاذ الحياة .

بعد تجاوز الأزمة الصحية ولو جزئيا، سيكون على العالم أن يتكلف بإنقاذ الإقتصاد العالمي. لكن النجاح في هذا الرهان و إدخال الحياة الإقتصادية ضمن مسار سليم يقضي

باستخراج الدروس من كل ما عرفه العالم من الأحداث و الاهتزازات التي عرفها خلال العشرين سنة الأخيرة و استيعاب أسبابها العميقة. كما يجب في ذات الوقت إيجاد الأجوبة للالتزامات التي اتخذتها الدول لمحاربة الانحسار الحراري بباريس في دجنبر 2015.

إذن بعد نهاية الحرب يجب كسب رهان ما بعد الحرب و الحد اولا و قبل كل شيء من مخلفات الإنكماش المنتظر ( يتوقع صندوق النقد الدولي إنهيار النشاط الإقتصادي سنة 2020 بسبب الحجر الصحي في حدود 3-٪ عالميا حيث سينقص ب 7,5٪ بمنطقة الأورو، و 6,5٪ بإنجلترا ، و 5,9٪ بالولايات المتحدة ، 0,6٪- بأمريكا اللاتينية و 1,6٪- بإفريقيا جنوب الصحراء، بينما سيزيد ب 1٪ بالبلدان الصاعدة الآسيوية و من بينها الصين 1,2٪) لكن لن يكون الامر هينا فعندما سنتصل الأزمة الاقتصادية الى ذروتها سيصل معدل المديونية بالنسبة للإنتاج الداخلي الاجمالي الى 181٪ بإيطاليا و 141٪ بفرنسا و 133٪ بإسبانيا حسب البنك السويسري UBS، وهي مستويات تتجاوز بكثير معيار 60٪ التقليدي المحدد من طرف عهد التثبيت الأوروبي. كما يؤكد نفس المصدر أن برامج الانطلاقة التي أقرتها الحكومات ستتجاوز 2,6٪ بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمالي ( وقد تصل إلى 10٪ بالولايات المتحدة ) مقابل 1,7٪ غداة أزمة 2008. كما لن تتمكن الصين من التدخل بقوة كما فعلت سنة 2009 لمساعدة العالم على القيام من كبوته آنذاك لأن معدل مديونيتها سيصل الى 300٪. هكذا ستطرح إشكالية رد كل هذه الديون مما يفرض تنظيم مشاورات على المستوى الدولي. كما أن ملف تدبير المديونية المرتفعة بأوروبا و تحضير إنطلاقة جديدة لاقتصاداتها يتطلبان مزيدا من التضامن بين الدول الأوروبية و تدخلا قويا من طرف البنك المركزي الأوروبي من أجل « تنقيد» الديون العمومية لمختلف الدول في إطار التعاضد بينها.

إن مواجهة تحديات ما بعد كوفيد 19 يقضي بإنخراط كل القوى الكبرى ضمن منطق القطبية المتعددة استنادا على توافق بين الولايات المتحدة و الصين و أوروبا من أجل إحداث أسس حكمة جديدة للعالم و التي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مستلزمات نمو بلدان الجنوب وأساساً إفريقيا في كليتها. و إذا لم يحدث ذلك سنرجع الى مقولة تيري دومونتريال مؤسس المعهد الفرنسي للابحاث الدولية حيث كتب سنة 2008 « بدون مراجعة عملية و سريعة للحكمة عالميا سيواجه المعمور بشكل ممكن بل مؤكد مآسي عظمى». إن اعتبار الهشاشة و «غيرالمنتظر» يفرض على السياسات الإقتصادية وهي تتفاوض مع العولمة المتقدمة أن تأخذ بعين الإعتبار مزيدا من التواضع و اعتبار الإنسية و الهوية الوطنية و الثقافة و كذلك نوع من الروحانية التي تخترق مجتمعات المسلمين في شهر رمضان وهو يصاحب هذه السنة ظاهرة الحجر الصحي.

هكذا فإن كسب الحرب وما بعد الحرب يفرض الانتصار لمنطق الترابط و التقاسم.

فالعالم يحتاج اليوم الى برنامج تحول كبير وإعادة بناء وابتكار جديد و ليس فقط لبرامج انطلاقة. والعالم يحتاج الى برامج تدمج الكيف والكم من أجل تطويع هشاشة الجميع و تأطير « التشظي المنتظر».

## من الجهاد... إلى الجهاد الأكبر

كل المتتبعين اعتبروا أن المغرب نجح في تدبير الأزمة الصحية بالرغم من أن لا أحد يمكن أن يؤكد الآن متى و كيف سيخرج العالم من هذا المنغلق الصحي. لقد اتخذت السلطات العمومية المغربية قرارات استباقية صائبة من بينها إقفال الحدود مبكرا ووضع خطة متكاملة لمواجهة الوباء متلائمة مع مستوى تقدم البلاد. كما أن تأسيس صندوق متخصص و تععيده على أساس قيم التضامن و تدبيره من طرف لجنة اليقظة و توظيف الإمدادات الخارجية ( تسهيلات صندوق النقد الدولي و الاتحاد الاوروبي لدعم ميزان الأداءات ) كانت كلها أدوات ساعدت البلاد على مواجهة تفشي الوباء.

لكن من المؤكد أن روح الإنضباط و المواطنة التي أبان عنها المغاربة خلال مرحلة الحجر الصحي كانت وراء نجاح تدبير الأزمة.

في الواقع لقد شعر المغاربة بثقة أن الدولة عازمة على القيام بدورها لحماية الذات و أن وراء ذلك زيادة ملكية مؤكدة حيث سمحت بتعبئة العمل على مختلف الجبهات. هكذا عاش المغرب مرحلة «جهاد» تذكرونا بنضاله من أجل الإستقلال قبل 1956 و عند استرجاع الصحراء سنة 1975 . إذا كان الأوروبيون كما سبق ذكره قد استعملوا مفهوم الحرب في مواجهة الجائحة فمن حق المغاربة استعمال مفهوم الجهاد بالمعنى الإيجابي بالنسبة لمرحلة حماية الذات صحيا. و سيكون عليهم الآن كسب ما بعد كوفيد 19 أي تحقيق انطلاقة للاقتصاد الوطني وهو موضوع الجهاد الأكبر.

كما سبق القول قد تخلق الصعوبات فرصا للوصول الى الحلول المفيدة. سيكون الآن على الدولة أن توظف دورها الإستراتيجي لمواجهة مخلفات الانكماش المنتظر خاصة أنه يصاحب هذه السنة موسم جفاف طبيعي قلص من الانتاج الفلاحي. فبلادنا مطالبة بمواجهة الإكراهات الناتجة عن توقف نشاط المقاولات و التأثير السلبي للازمة عالميا على النشاط السياحي و الصادرات سواء منها المهن العالمية (السيارات، الطيران) أو النسيج فضلا عن تجميد حركية الانتاج و الخدمات داخليا.

في هذا الإطار سيكون على الدولة وضع برنامج لإعادة الحياة للاقتصاد على المدى القصير والمتوسط و البعيد يأخذ بعين الاعتبار كذلك ما ستصل اليه أعمال اللجنة



الوطنية المكلفة بمراجعة النموذج التنموي و التي سيكون عليها بدورها إغناء أعمالها عن طريق استخلاص الدروس من الأزمة الحالية.

فعلى المدى القصير سيكون الهدف هو تحقيق إعادة حياة جديدة للنشاط الاقتصادي مع إعطاء الأولوية للقطاعات المنكوبة (السياحة و النقل الجوي) و لوحدات الانتاج والخدمات الصغيرة و للاقتصاد الغير مهيكّل و مصاحبة إعادة الحياة للمقاولات المتوسطة و الكبرى في قطاع النسيج و المهن العالمية اعتبارا بطبيعة الحال لتدرج خروج الاسواق العالمية من كبوتها. كما سيكون على الإدارة العمومية أن توجه استثمارات و طلبياتها لإخراج المقاولات من المأزق الذي توجد فيه مع إعطاء العناية طبعاً للفقراء و المعوزين.

على المدى المتوسط والبعيد على بلادنا أن تستوعب التحولات المنتظرة وأن تسعى للاستفادة منها. فعالم ما بعد 2020 سيعرف بشكل تدريجي تحولات مؤكدة استمرارا للتحولات التي ظهرت ملامحها الأولى منذ 2010. فرغم أن عامل ألاماً يقين سيترسخ حضوره مستقبلاً سيكون على بلادنا الأخذ بعين الاعتبار التوجهات التالية :

- ستعرف وظائف الدولة اقتصادياً تغييرات تفرض عليها الاهتمام بقضايا حماية الذات و الصحة و قضايا البيئة (بالرغم من التهاوي الظرفي لأسعار النفط) و قضايا التوزيع و العدالة الاجتماعية و التكافؤ. ستعرف ثورة التكنولوجيا الجديدة مزيداً من التحولات تتمحور على مركزية البيك داتا (big Data) و الرقميات والذكاء الاصطناعي، وهي كلها آليات استعملت بكثافة مرحلة الحجر الصحي ( العمل عن بعد مثلاً) مما يفرض التعجيل بإصلاح المنظومة التعليمية و التكوينية و إعطاء الاعتبار للبحث العلمي و التطور التكنولوجي.

- المتابعة عن قرب للتغييرات التي سيعرفها العالم في توازن القوى بين الأقطاب الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، أوروبا) ضمن حركة تقاطع فيها المواجهات و المطاحنات من جهة مع إمكانيات التفاوض و التعاون بالنظر لارتباط مصالح كل الأطراف. كل ذلك سيؤدي إلى تأكيد مسار العولمة حول القطبية المتعددة مع صعود متنام للصين و للقارة الآسيوية. كما قد يؤدي الى ادخال تطورات جديدة في مجال الحكامة الدولية سياسياً و اقتصادياً.

- الاستعداد من أجل توظيف إمكانية تراجع ديناميات شبكات القيم العالمية لصالح شبكات القيم الإقليمية (القرب على حساب البعد) مما يقضي بفتح نقاش مع القارة الأوروبية من أجل تطوير علاقة الشراكة معها لتستند على الإنتاج المشترك و ليس على مجرد تحرير المبادلات، و ترسيخ التعاون جنوب-جنوب مع القارة الإفريقية .

---

الهدف هو دفع الأوروبيين ليعملوا على بعث قطب جديد إنطلاقا من قارتهم الى القارة الإفريقية يفرز انبثاق مركزية جديدة للبحر الأبيض المتوسط. هذا ما سيجعل مكونات منطقتنا تساهم في بناء العولمة الجديدة على أساس مزيد من الإقتسام و التكافؤ والتوازن.

- ضمن كل ذلك سيكون على بلادنا تععيد نموذجها التنموي على مزيد من التضامن و الفعالية. إن العمل من أجل مزاجية التضامن و الفعالية ضمن إطار إقليمي أفرو-أورو-متوسطي ( مع التمني أن يكون يومها الفضاء المغاربي حاضرا) هو الذي سيتمكن بلادنا من الانتقال من الجهاد لحماية الذات إلى الجهاد الأكبر جهاد ما بعد 2020.

7 ماي 2020

---

## الثانية

### الغير متوقع والعولمة المتقدمة

يتطابق القرن الواحد والعشرين مع «المرحلة القصوى» للعلومة عبر كل أبعادها في مجالات الإنتاج والتبادل والتكنولوجيا والثقافة. ومع تقدمها السريع أصبحت العولمة أكثر «تعقيدا» ومحملة بكثير من «اللايقين». هكذا أصبح الغير متوقع السمة الغالبة للتطورات الجيوسياسية والاقتصادية في عهدنا.

لقد عرف العالم منذ بداية القرن، أي خلال عشرين سنة فقط ثلاثة هزات قوية وغير متوقعة.

أولها تمثل في حدث جيوسياسي غير مسبق عبر اعتداءات 11 ستمبر 2001 التي ضربت مدينة نيويورك، والثانية تمثلت في الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتي انطلقت من المركب التمويلي الأمريكي، والثالثة اندلعت سنة 2020 في شكل أزمة صحية انطلقت من الصين الشعبية وتحولت الى جائحة انتشرت عبر العالم فارضة على ساكنته حجرا صحيا معلوما وإثره انكماشاً جديدا للحياة الاقتصادية.

إن توالي هذه الصدمات الثلاث دون سابق إنذار ساهم في الحد من الهيمنة المطلقة للغرب (الولايات المتحدة) لصالح البلدان الآسيوية التي أصبحت أكثر فعالية (الصين).

هكذا عجل العهد العالمي لغير المتوقع بإدخال تغييرات في توازن القوى الجيواقتصادية، رغم أن بوادر توزيع جديد للأوراق ظهرت منذ تسعينات القرن الماضي. فهل أصبح غير المتوقع وليد تسريع العولمة في معمر يسير الآن بدون بوصلة؟

للتذكير، شيدت أسس الحكامة العالمية غداة نهاية الحرب الثانية. على المستوى السياسي وضعت القوتان الأساسيتان المنتصرتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ضوابط منظومة تعددية الأطراف عبر مؤسسة الأمم المتحدة. وعلى المستوى الاقتصادي تكلفت الولايات المتحدة ومعها الغرب كله بإحداث منظومات التدبير والضبط ماليا (صندوق النقد الدولي) واقتصاديا (البنك العالمي) وتجاريا (الغاط وبعده المنظمة العالمية للتجارة). فيما انخرطت شعوب المستعمرات في كفاحها من أجل الاستقلال واجتمعت بعد ذلك انطلاقا من مؤتمر باندونغ (1955) حول مفهوم العالم الثالث.

هكذا أصبح كل شيء مؤطرا. وفرضت ثنائية القطبية استراتيجية ستعيناها على تدبير العالم. فلم يكن هناك حدث غير منتظر أو غير محتمل.

عرف العالم قبل نهاية القرن العشرين تحولات كبيرة: الانهيار (الغير متوقع) للمنظومة السوفياتية، صعود الاقتصادات المنبثقة وعلى رأسها الصين، تراكم الثروات الريعانية لدى

البلدان النفطية. كل ذلك ساهم في تلاشي الوحدة الشكلية للعالم الثالث.

منذ 1973 بدأت بوادر تراكم الإختلالات على مستوى المالية العمومية والأداءات الخارجية تؤثر الى أول إجهاض للاقتصاد الأمريكي في ذات الوقت الذي تأكدت فيه طفرة الاقتصاد الياباني والأوروبي. لكن انخراط الولايات المتحدة سنة 1981 في التوجهات النيوليبرالية وانهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 سمحا للطرف الأمريكي بأخذ المبادرة من جديد وتثبيت موقعه الريادي اقتصاديا وجيوسياسيا فارضا على العالم «هيمنته المطلقة» (فيدرين). هكذا أصبح العالم لمدة عقدين خاضعا لقطبية أحادية.

## الحضور المستمر للغير متوقع

جاءت اعتداءات 11 شتنبر 2001 بكارثة عنيفة وغير متوقعة ولا مسبوقه وكسرت بزوغ راديكالية اعتبرت نفسها كجواب احتجاجي ضد الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة وكل ما أفرزته من إهانات (القضية الفلسطينية) ومن تفاقم اللامساواة بالعالم على كل المستويات.

ثم جاءت الازمة الاقتصادية لسنة 2008 دون أن تكون منتظرة. ففضحت انحرافات العولمة بسبب «الأموال» المسرفة للحياة الاقتصادية وتفاقم الفوارق الاجتماعية بفعل انتصار توجهات نيوليبرالية عالميا.

وجاءت أزمة 2020 التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 دون أن تكون بدورها منتظرة. فأبرزت بوضوح مدى هشاشة الانسان خلال المرحلة المتقدمة للعولمة وكسرت سلسلة القيم العالمية منذ ميلادها لأنها انطلقت من قلب إحدى المعامل الكبرى بالعالم (هويان) ثم فرضت حجرا صحيا معولما وتجميدا للنشاط الاقتصادي العالمي.

هكذا نرى أن اللامتوقع أصبح يطبع مسار العالم منذ عقدين ويفرض نفسه على حياة البشر في عالم معولم وفي ذات الوقت هش وعاجز على استباق المستقبل.

## اختبار محفز

بقدر ما هي مهولة بقدر ما يمكن أن تصبح هذه الأزمة محفزة وبقدر ما يمكن أن تحول الى فرصة للدفع تدريجيا بميلاد منظومة عالمية جديدة، وهو ما لم يحدث بعد انقراض الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات ولم يحدث كذلك غداة أزمة 2008 رغم إنشاء مجموعة العشرين.

إن منظومة جديدة لا تعني إدخال تغييرات في نمط الحكامة العالمية فقط، بل تعني كذلك وبالأساس إعادة بناء من أجل إعطاء الاعتبار لأسبقيات جديدة: إنقاذ حياة الناس واقتسام الموارد وحماية البيئة.

إن الخروج من الأزمة الصحية يمنح العالم فرصة جديدة وامكانية للتفكير في المستقبل عبر تدبير مخلفاتها على المدى القصير وبعد ذلك العمل على بعث الجديد. هكذا يمكن أن تصبح هذه المحنة ومعها هذا الاختبار الذي عاشته البشرية مصدر تحفيز من أجل التغيير الايجابي. إن ذلك يتطلب القيام بتحكيّمات عبر تقاطع الرهانات والتحديات وكذا الطموحات (المثالية) والامكانيات (الواقعية).

إن الخروج من الأزمة الصحية يفرض على مستوى السياسة الاقتصادية الرجوع الى الزمن «الكينزي» (ارتباطا باسم الاقتصادي الانجليزي كينز) كما كان الحال سنة 1930 و1945. وهنا يطرح سؤال كبير. كيف يمكن تحقيق انطلاقة جديدة للمنظومات الانتاجية وتدبير المديونيات خاصة في ظرف يتسم بتواضع معدلات الفائدة المديونية؟ إذا كانت بلدان الاتحاد الأوروبي تسعى لإحداث آلية لتعاضدية ديونها في إطار تضامن اقليمي، سيكون من المفيد تنظيم مشاورات دولية من أجل تحقيق توافق حول إشكال تسديد الديون مع إعطاء عناية قصوى لأوضاع البلدان النامية والفقيرة. ذلك أن كل بلدان العالم ستجد نفسها في مأزق حول تسديد الديون: صعوبة رفع الضغط الضريبي أو الرجوع الى السياسات التقنية في مجال الإنفاق العمومي أو البحث على سبل إعادة جدولة الديون. لا شك أن العودة المنتظرة لاستهلاك بعض العائلات التي رفعت من مستوى مدخراتها خلال فترة الحجر سيساهم في إعطاء نفس جديد للحياة الاقتصادية. في هذه الحالة قد تتحقق طفرة اقتصادية نسبية بعد 2021 إذا نجحت الأقطار في عملية مغادرة الحجر الصحي. ذلك أن هذه الأزمة الاقتصادية تتسم بخصوصية لافتة. فمصدرها لا يرتبط باختلال للعرض أو بتقليص للطلب كما حدث سنة 2008. فهي وليدة للحجر الصحي. كما أن وضعية البنوك بقيت منيعة وبقي معدل الفائدة منخفضا ومعدل الادخار الاحتياطي مرتفعا.

قد تستغل بعض الأنظمة السياسية القطرية مرحلة الخروج من الاحتقان الصحي لتدير ظهرها للممارسات الديمقراطية بل لتسعى لترسيخ مزيد من السلطوية والمركزية و الشعبوية. فكما يذكرنا ادكار موران بأن «الوباء مغامرة الللايقين» فهو قادر على أن يفرز الأسوأ أو الأفضل. لذا فإن ظرفية الخروج من الكارثة الصحية قد يؤدي لاختيارات بين الخير والشر. فأزمة 1929 أنتجت في قلب أوروبا التوجهات الفاشية وبعدها الحرب العالمية الثانية. كما أن أزمة 2008 ساهمت في صعود الشعبوية واليمين المتطرف وأحيانا العنف وكذا تراجع مجتمعية وثقافية. وعلى عكس ذلك ساعد الخروج من الحرب العالمية الثانية انتشار التعددية السياسية والاقتصادية غربا وعلى تحفيز النضالات التحررية ضد الظاهرة الاستعمارية.

لقد طرحت عدة تساؤلات خلال الأزمة الصحية للفيروس التاجي حول احتمال إدخال مراجعات في اختيارات السياسات الاقتصادية من خلال التخلي عن الأنانية والبحث المستمر عن الربح السريع واستعظام المدى القصير وكذا إعطاء العناية الى الحاجيات الأساسية للمجتمعات (الصحة والتعليم مثلا) ومكافحة الاحتباس الحراري وتحقيق مزيد من التكافؤ الاجتماعي عالميا وقطريا. أو على العكس من ذلك قد يؤدي تجاوز المخاطر الى تراخ جديد والى الرجوع الى الممارسات السائدة سابقا.

من المهم متابعة تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بعد مغادرة العالم للحجر الصحي الذي فرضته الجائحة، وهي العلاقات التي تأثرت باندلاع حرب تجارية بين الطرفين. لقد بادرت الادارة الأمريكية لإعلان مواجهة جديدة في شكل حرب صحية عندما أشارت لمسؤولية الصين في تفشي الوباء عالميا، في حين تعمل السلطات الصينية على إبراز مناعة ومصدقية نموذجها من خلال نجاحها في تطويق آثار الوباء.

من المفيد أن نبرز أن حدة الاحتقان بين الطرفين حول هذا الموضوع لم يمنعها من التأكيد (8 مايو 2020) على ضرورة تطبيق الاتفاق التجاري الأولي الذي وصلا إليه (15 يناير 2020) والذي يروم التقليل من حدة الخلاف التجاري بينهما. هكذا يتجلى أن الترابط القوي بين أنسجتهم الإنتاجية يجعل من مصلحتهم المشتركة العمل على إطفاء حريق التناقض التجاري والمساهمة في تحقيق انطلاقة جديدة للاقتصاد العالمي الموبوء بفعل الحجر الصحي.

إن ما بعد كوفيد 19 سيتيح للأقطار التي أبانت عن مزيد من التماسك والفعالية في تدبير الأزمة الصحية بأن تحتل مواقع متقدمة في تشييد عالم الغد: الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة ولحد ما اليابان، ألمانيا وجاراتها بلدان شمال أوروبا. كما اتضح أن الاتحاد الأوروبي قد نجح الى حد لافت هذه المرة في تكوين جبهة موحدة من خلال

سعيه نحو خلق آلية تعاضد لتدبير مديونية الدول وكذا المساهمة في تطوير البحث العلمي الصحي. في هذا الإطار جاءت مبادرة ماكرون وميركل (فرنسا- ألمانيا) باقتراح برنامج لانطلاق الاقتصاد الأوروبي في حدود 500 مليار أورو ستتكلف اللجنة التنفيذية للإتحاد الأوروبي باقتراضها لدى السوق العالمية.

لا شك أن تطور ميزان القوى عالميا بعد الخروج من الأزمة سيمنح القطب الآسيوي من تجويد موقعه الذي بدأ يكتسبه بعد 2008. فهل سنسير الى مزيد من المواجهات، وهل سيسعى الفاعلون الكبار ضمن مجموعة السبع ومجموعة العشرين الى الاستفادة من قوة الترابط أو التبعية المتبادلة بين مركباتها الإنتاجية للوصول الى مشاورات قصد تحقيق الإنطلاقة الاقتصادية المنشودة. كما تطرح ملحاحية فتح نقاش ايجابي بين الأقطار الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل خلق مزيد من التماسك للتقليل من حدة الخلافات التي تخترق العالم والتي تهم الشرق الأوسط وجنوب المتوسط وقلب إفريقيا.

في مجال تدبير الملفات الطاقوية سيكون على كبريات الأقطار المنتجة للنفط (الولايات المتحدة، روسيا، العربية السعودية) وكذا الشركات العملاقة العالمية في القطاع بأن تأخذ بعين الاعتبار وجود إرادة في المعمور من أجل تطوير الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة من الاحتباس الحراري. هكذا سيكون على السياسات العمومية غدا القيام بتحكيم بين مستلزمات المدى القصير والمدى البعيد والمستلزمات الاقتصادية والاجتماعية وفي نفس الوقت المستلزمات البيئية... أي في آخر الأمر الاهتمام كما يقال «بنهاية الشهر ونهاية العالم في نفس الوقت».

إن العالم يحتاج الى نوع من السكينة وإلى منظومة جديدة وتناسق جديد وإعادة بناء أنماط الحكامة وتوجيه الاهتمام بشكل غير مسبوق الى مفاهيم وملفات جديدة. وهذا يتطلب تنظيم مشاورات عبر العالم حول قضايا الصحة والاقتصاد والتكافؤ والبيئة. كما يفرض إعطاء نفس جديد لمقاربة تعددية الأطراف التي تأثرت سلبا بالضربات التي وجهت لها في السنوات الأخيرة بسبب عواقب أزمة 2008 (الترامبية، الأناثية، والشعبوية) وكذا بسبب التحولات في توازن القوى (صعود الصين) وتناسق مفعول تفاقم الفوارق اجتماعيا، وتجاوز قيم العدالة سياسيا (القضية الفلسطينية).

هذا ما يفرض على كل الأطراف الاعتراف بأن عالم الغد لابد أن يكون عالم متعدد الأطراف وأن تدبيره يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عطاءات كل الأقطار بل كل الحضارات والثقافات. عالم تقاسم وتضامن وتوازن ليصبح أكثر سكينة وأكثر قدرة على الاستباق والتحكم في غير المتوقع.



لا شك أن الانخراط في مقارنة التعاون لا تعني زوال مقارنة المنافسة والتباري. فعالم الغد سيكتبه الذين سيتحكمون في المعطيات الكبرى (BIG DATA) وفي الرقمنة والذكاء الاصطناعي. لقد أعطى الحجر الصحي دفعة قوية للرقميات و لكبريات الشركات الأمريكية كإفام (أمازون، كوكل، إيبيل، ميكروسوفت) (Gafam (Amazon, Google, Apple, Microsoft)، والصينية بادز (بايدو، عليبابا، تانسينت، كسياومي) (Bathx (Baidu, AliBaba, Tencent)، وستخرج من اختبار كوفيد 19 أكثر من 19 شركة وطموحا.

## الأقلمة وموقع إفريقيا في إعادة البناء

ستبقى العولمة حاضرة في جدول الأعمال بفعل تقدم التكنولوجيا. فليس هناك مؤشر يدل على إمكانية تراجعها. فالمحطة المتقدمة للتكنولوجيا والتبعية المتبادلة بين المركبات الانتاجية سيحولان دون الرجوع الى الوراء. لكن من المهم والملح اليوم بداية تصحيح وإصلاح هذه العولمة.

لعل الحاجة لتقليص التبعية إزاء الفضاءات البعيدة ستكون من الدروس الأساسية التي يجب استخراجها من هذه الأزمة في أبعادها الصحية و الاقتصادية. هكذا ستفرض الأقلمة نفسها وستسعى الى تملك سلاسل القيم. إن ذلك سيمنح القارة الأوروبية فرصة للانفتاح على مجال قربها جنوب المتوسط وإفريقيا بهدف إنشاء قطب ذي مصداقية يتمركز حول البحر الأبيض المتوسط. هكذا ستمثل إفريقيا فرصة (وليس عائقا) لصالح إعادة بناء المنظومة العالمية. لحسن الحظ لم تتأثر لحد الآن إفريقيا كثيرا بجائحة كوفيد 19، هي التي ليست مسلحة صحيا لمواجهةها بالنظر لهشاشتها البنيوية. لكنها تحملت عواقب الانكماش العالمي الناتج عن انهيار الطلب على المواد الأولية والمحروقات وتهاوي مداخيل السياحة وتحويلات المهاجرين.

لقد أصبحت القارة الإفريقية منذ بداية القرن مطمع كل القوى الاقتصادية الكبرى بعد أن أصبحت الصين أول مستورد للمواد الأولية وأول متعامل اقتصادي مع البلدان الإفريقية. كما أصبحت إفريقيا وسيطا مهما في مسار الإستراتيجية الصينية «الحزام والطريق» نحو أوروبا عبر منفذها البحري.

بعد أن كانت اشكالية تخلف إفريقيا وليدة مسار العولمة، أصبحت ترتبط خلال القرن 21 بخصوصية لافتة بسبب الدينامية الديمغرافية التي تعرفها القارة. فخلال هذا القرن ستكون إفريقيا القارة الوحيدة التي سيتزايد عدد ساكنتها التي ستمثل 40% من ساكنة العالم سنة 2100 حسب الديمغرافيين. سيكون هذا المعطى الديمغرافي مصدر تحد كبير

للبلدان الإفريقية بل للعالم كله اعتبارا لنتائج المتمثلة في ارتفاع مستوى التحضر وتفاقم الفقر وتزايد ضغط الهجرة.

لكن قد يصبح كذلك هذا المعطى عنصر قوة يتجلى في آفاق توسيع مساحة الفئات الوسطى و بروز فرص جديدة للأفارقة لتملك أدوات الثورة التكنولوجية الجديدة.

سيطرح ما بعد كوفيد 19 في المدى القصير إشكالية مديونية الأقطار الإفريقية التي يجب حلها عبر مشاورات دولية بين مانحي التمويلات الخارجية بالغرب والصين (نذكر أن مجموعة العشرين كانت قد أوصت بتوقيف استرجاع خدمات الدين خلال سنة). على المدى المتوسط من الضروري أن تعمل إفريقيا على تجويد امكانياتها في المجال الزراعي وأن تسعى لتوسيع أسواقها المحلية (عبر تحقيق مشروع منطقة التبادل الحر القاري) وتطوير كهربة تجهيزاتها وتحقيق تقدم في مجال التكوين والتعليم. كل هذا يفرض بالضرورة تحقيق تطور ملحوظ في مجال الحكامة السياسية داخل القارة الإفريقية. إن الرهان الأساسي المطروح على الاقتصاد الإفريقي يرتبط بمدى تنوع أنسجته الانتاجية من أجل تجويد الموقع التفاوضي لكل مناطق القارة داخل سلاسل القيم العالمية.

كما أن نجاح إعادة بناء العولمة يقضي أن تصبح إفريقيا في قلب الاهتمامات الجديدة للسياسات العمومية وهي المتعلقة بالصحة والبيئة والتكافؤ. هكذا يمكن لإفريقيا أن تساهم في بناء قطبية متعددة وأن تتحكم في علاقتها مع كل كبريات القوى، وأن تشارك أوروبا جارتها في بناء منطقة إنتاج مشترك متضامن في شكل خط عمودي أفروأوروبي يستند على مركزية البحر الأبيض المتوسط.

وسيكون على المغرب الذي ينتمي للفضاء الأفرو أورو متوسطي أن يلعب دوره كاملا ضمن هذه المقاربة الإقليمية.

مايو 2020

---

## الثالثة

### و ما بعد الهلع؟...

الهلع (la sidération) كانت من أكثر الكلمات المستعملة من طرف المعلقين في حديثهم عن المشاعر الفردية والجماعية التي رافقت حياة البشر خلال مرحلة تفشي وباء كوفيد 19.

بالنسبة للقاموس الفرنسي (Le Robert et Larousse) تتطابق كلمة سيديراسيون مع «انقراض مفاجئ للوظائف الحيوية الشيء الذي يؤدي الى وضعية موت ظاهرية تحت تأثير صدمة عنيفة». هكذا تتساكب على الإنسان الهلوع «التأثيرات الفتاكة للكواكب»، فيصبح مخدرا مشدوها و مذهولا. كما أن استعمال هذه الكلمة بالانجليزية يؤدي الى مفهوم الضائقة و الانقراض والمحق. إن استعمالنا لعبارة الهلع، أو الهلوع، لترجمة هذا المفهوم يستند على ما يؤكد لسان العرب (ابن منظور) بأنه العبارة تدل على الانسان المنهار بفعل الخوف. ويعتمد هذا القاموس على الآية 19 من سورة المعارج في القرآن الكريم : « إن الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا» فالخوف هو أولا من الله تعالى.

هكذا تولد عن جائحة كورونا وضع مرضي يتقمص قلقا غير مسبوق بقدر ما أصبح الفيروس فالتا وغير مرئي، فتاكا ليؤدي الى الهلاك. يذكرنا ذلك بإنسان قلق بطبيعته يهرب مثلا ركوب الطائرة وهو الآن يعترف بخوفه من الخروج من منزله للتبضع في أحد الأسواق الكبيرة.

لقد عملت وسائل الإعلام على تضخيم القلق عبر العالم من خلال صور التعبئة الطبية داخل المستشفيات المكتظة بالمصابين في حين فرضت الدول حجرا صحيا على ساكنة العالم بهدف فرملة انتشار الجائحة.

هكذا تمكن الخوف المفزع من توحيد حياة الناس و كذا تصرفاتهم. وأصبح الهلع، بشكل غير مسبوق، واحدا من أوجه العولمة و تعابيرها وفي ذات الوقت مؤشرا على هشاشتها المفرطة.

في هذا الإطار استعملت فرنسا كلمة (الحرب) للتعبير عن الظرفية الراهنة إثر اندلاع الجائحة . ووظفت لتكريم شخصية الجنرال ديغول، محرر فرنسا بعد احتلالها (وضعية هلع) من طرف النازيين. و في المغرب قامت الدولة بإشهار تعبئة جهادية (بالمفهوم الإيجابي و الحقيقي) لمحاربة الوباء. واستعمل مفهوم (الجهاد الأكبر) للتعبير عن العمل الضروري من أجل إنقاذ الاقتصاد الوطني إثر الخروج من الأزمة الصحية على غرار ما كان المغفور له الملك محمد الخامس قد قال به غداة رجوعه من المنفى و حصول البلاد على استقلالها.

إن شيوع الهلع عالميا كان له تأثير على مسار العلاقات الدولية، إذ أنه غذى التصرفات العنيفة عند كل من يعمل على توظيف النظريات التأميرية، الشيء الذي تجلى في صعود توتر بيولوجي أو بكتريولوجي بين الولايات المتحدة و الصين. هكذا جاءت الحرب الصحية لتزيد من حدة الحرب التجارية بين الطرفين. لا شك أن هذه المقاربات تغذي داخل الدول صعود التيارات الشعبوية وتوجهات القومية المتطرفة. و لاشك أنها تساهم كذلك في ترسيخ أزمة منظومية (تعددية الأطراف). وقد تجلى ذلك في إعلان الرئيس ترامب ابتعاد بلاده عن المنظمة العالمية للصحة التي اتهمها بمحاباة الصين و الإنخراط في إطروحاتها بعد أن كانت البلد الذي أعلن رسميا عن أول إصابة بالفيروس.

من المعروف أن اندلاع الأزمة الصحية انطلقا من مدينة يوهان في الصين و إخضاع ساكنتها الى العزل الصحي من طرف السلطات العمومية أدى الى تهاوي القيم المالية في البورصات العالمية على غرار ما حدث بعد 11 ستنبر 2001 و أزمة 2008 و الى انهيار عنيف لأسعار المحروقات، خلق هلعاً غير مسبوق عندما أصبح سعر النفط سالباً في اسواق المواد الأولية بالولايات المتحدة. وقد اتسع فضاء الهلع بعد انتقال مراكز البؤر من الصين الى أوروبا ثم روسيا فالولايات المتحدة و البرازيل.

## ضرورة تجاوز الهلع

من المفروض ألا تنسى الانسانية كلها هذا الهلع الكبير الذي ألم بالعالم و سيكون على هذا الأخير أن يستخلص من هذه الفاجعة درسين أساسيين :

أولهما : أن العولمة اليوم و هي في مرحلة التقدم القصوى أصبحت مصدر اللايقين. وأصبحت بتعقيدها تعكس هشاشتها الذاتية و هشاشة الانسان وهذا يقتضي ابتكار تصرفات، و استراتيجيات، متجددة خاصة في المجالين السياسي و الاقتصادي في اتجاه ينتصر فيه التواضع و التضامن.

وثانيهما : يتعلق بقوة الترابط أو التبعية المتبادلة بين الأمم و اقتصادياتها و المعاش الحياتي للناس عبر العالم في كلا الاتجاهين : الأحسن (الصحة، النمو، التكافؤ، البيئة) أو الأسوأ (الجائحة، الهلع، التسلط، الأزمة الاقتصادية).

فبعد خروجه من الأزمة الصحية سيحتاج العالم، كما سبق أن قلنا في مقال سابق، إلى بناء أسس لسكينة متجددة و استخلاص الدروس من توالي الصدمات التي اهتزلها منذ بداية هذا القرن : أحداث 11 ستنبر 2001، الانكماش الكبير لسنة 2008، و أزمة الكوفيد 19 لسنة 2020. وهذا يتطلب محاربة العجرفة سياسيا و «الأمولة» المسرفة اقتصاديا

واللاتكافؤ اجتماعيا. كما سيكون على العالم أن يعمل على تنفيذ الالتزامات التي توافقت عليها الدول في نهاية 2015 حول الحد من الانحباس الحراري.

ستواجه الحكومات في كل بلدان العالم و مهما كان مستوى نموها إشكاليتين في المدى القصير:

- إشكالية تمويل برامج محاربة آثار الجائحة صحيا و اقتصاديا.
- وإشكالية تتعلق بمخلفات الانكماش الجديد عبر شيوع البطالة و نتائج ذلك على مستوى الاجور التي ستميل الى الانخفاض.

إنه لمن اللازم في المدى القصير تنظيم مشاورات دولية في إطار مجموعة السبع ومجموعة العشرين بمشاركة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و كذا مؤسسات الأمم المتحدة تحقيقا لإشراك الدول الفقيرة و النامية من أجل الوصول إلى حل مشكلة تراكم مديونية الدول. فهي مديونية ارتفعت بشكل استثنائي و غير متوقع و تتطلب بالتالي حولا ذات طابع استثنائي.

ستكون كلفة المديونية جد ضعيفة لدى الولايات المتحدة لأن بنكها المركزي قادر على إصدار عملة الدولار المهيمنة عالميا. كما تسعى بلدان الإتحاد الأوروبي الى ابتكار أداة تعاضدية لتدبير مديونية دولها في إطار مقارنة تضامنية (إعلان المندوبية الأوروبية يوم 27 مايو عن برنامج انقاذ مشترك ب750 مليار أورو). كما تكلفت البنوك المركزية في كل البلدان الكبرى بإعادة تمويل الديون العمومية في ظرف يتسم بكلفة سالبة لمعدلات الفائدة المديرية.

لذا يجب توجيه المشاورات الدولية حول طريقة معالجة ديون البلدان الفقيرة و النامية بهدف النقص من تكاليفها.

يجب السهر على أن لا تستند إعادة الحياة الاقتصادية على مجرد وضع برامج انطلاقية كما حدث ذلك بعد أزمة 2008. فالعالم لا يحتاج الى الرجوع الى مقارنة «كنزية» كما حدث بعد 1930 و 1945. إنه يحتاج الى «كنزية» نوعية و متجددة لمحاربة انحرافات العولمة و التي تجلت في صعود العجرفة سياسيا و «الأمولة» و شيوع التوجهات النيوليبرالية و معها الملاذات الضريبية اقتصاديا و تفاقم التفاوتات في توزيع الثروات و المداخل اجتماعيا و تفاقم الإنحباس الحراري بيئيا.

إن العالم أمام منعرج ما بعد كوفيد 19، الشيء الذي يقضي باعتبار ما هو أساسي لحياة الناس مزيدا من العناية بالصحة و التعليم، مزيدا من التكافؤ الاجتماعي، ومزيدا من حماية البيئة.

إن الطوباوية لا تعني في بعض الأحيان التخلي عن الواقعية. إنها فرصة لعلم الاقتصاد للإنخراط في بعض المفاهيم قصد تجديد الاقتصاد السياسي و تجاوز عجرفة مفهوم «الإنتاج الداخلي الإجمالي» ومعه التثبيت المطلق بالمدى القصير. فبجانب البحث عن الفعالية وهي من صلب الاقتصاد السياسي يجب السهر كذلك على الاعتناء بالمقاربة التضامنية و الاهتمام بالمدى البعيد، أي بمستقبل الأرض و البشرية.

سيبقى «الإنتاج الداخلي الإجمالي» حاضرا في جدول الأعمال خاصة إذا ما اعتبرنا ضرورة تحقيق مزيد من النمو لدى البلدان الفقيرة و النامية. وبدون ادعاء التخلي عنه لصالح مفهوم «السعادة الداخلية الإجمالية» كما يقول البعض، يجب العمل على تغيير طريقة احتسابه بإدخال عناصر جديدة : درجة التكافؤ أي مستوى توزيع الموارد و الثروات، درجة تغطية الحاجيات الأساسية للإنسان صحة و تعليما وسكنا، و درجة احترام الضوابط البيئية أي محاربة الإنحباس الحراري.

## المغرب و استعادة التموقع و قضية التنمية

كما سبق القول، ستكون مرحلة ما بعد كوفيد 19 فرصة لبلادنا، في إطار تفكيرها لمراجعة النموذج التنموي، لكي تهتم بكل المواضيع المتعلقة بمستقبل العولمة. إن الأزمة الحالية صحيا و اقتصاديا ستساعد على تقوية مقاربة الأقلمة و إعطاء العناية القصوى لفضاء القرب من أجل تملكه لشبكات القيم العالمية في إطار حركية (استعادة التموقع) (La relocalisation) من أجل حماية الأوطان من محاذير التبعية إزاء الفضاءات البعيدة.

إن هذا يتطلب منا تجديد التفاوض في علاقاتنا مع مجال القرب أي مع أوروبا جارتنا الشمالية التي يجب أن تفتح على منطق تعاون جديد مع الفضاء الجنوب متوسطي و الإفريقي على أساس الإنتاج المشترك. إن من مصلحة البلدان الأوروبية أن تعالج ملف استعادة التموقع و التملك المتجدد لشبكات القيم العالمية في إطار إقليمي يتجاوز أوروبا. هكذا فإن معالجة ملف استعادة تموقع الصناعات الذي يشغل الأوروبيين حاليا يجب أن ترتبط بتدبير ثنائية (التنمية و الهجرة) في الفضاء الأفريقي و الجنوب متوسطي.

---

لا يمكن إلا أن نأسف لغياب المشروع المغربي، لكن هذا لا يمنعنا من التثبيت به من أجل إحيائه. إن المشروع المغربي المستحيل اليوم يبقى ضروريا للغد (إنها فرصة للتذكير بالدور الطلائعي للمرحوم عبد الرحمان اليوسفي الذي غادرنا هذه الأيام، من أجل تحقيق الفكرة المغربية)، ومع إفريقيا قارتنا وأوروبا جارتنا شمالا يجب أن نساهم في إحداث قطب جديد يتمحور إشعاعه انطلاقا من مركزية البحر الأبيض المتوسط بهدف العمل على الدفع بدنامية تعددية الأقطاب متقاسمة و متكافئة. وبذلك سنساهم في العمل من أجل إخراج الحالة المرضية للهلح السائدة حاليا في العالم.

30 ماي 2020



---

## الرابعة

# العولمة و السمعة ما بعد اختبار الجائحة

إن حسن تدبير فترات الاختبارات و المحن و الأزمات كان دوما مصدر السمعة الطيبة دوليا للكيانات الوطنية. إذ أن هذه الأخيرة توظفها في التأقلم مع التحولات التي تتولد عن هذه الفترات الحرجة و تساعدنا على المساهمة في كتابة المستقبل.

هكذا تمكنت الأقطار انطلاقا من اكتسابها سمعة طيبة في اللحظات الحرجة للعلاقات الدولية و لتطور العولمة، من ترسيخ اشعاعها عالميا و اقليميا و التأثير على تطور الإنسانية، فسمعة البلاد في الفترات الحرجة تعكس مدى فعالية و جودة حكومتها الداخلية؛ وهي في ذات الوقت عامل فاعل في العلاقات الدولية للبلاد و أداة لتفاوضها مع العولمة من خلال التحول بل التشظي الذي تعرفه.

لاشك أن جائحة كوفيد 19 تنتمي الى فترات حرجة وهي اختبار بالنسبة لكل الأقطار. لقد اندلعت في نهاية العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين والعولمة في أوجها، وعكست في ذات الوقت مدى هشاشة هذه الأخيرة كما أنها جاءت بعد الصدمة الجيوسياسية ل 11 شتنبر 2001 و الأزمة المالية و الاقتصادية لسنة 2008، و جسمت واقع اللايقين المهيمن عالميا و كذا قوة غير المتوقع الذي يطبع حياة البشرية حاليا. هكذا فرضت هذه الأزمة على السلطات العمومية إعطاء الأولوية لوقاية حياة الناس و فرض عزل صحي لما يزيد عن اربع مليارات من سكان العالم. بعد ذلك بدأت الحكومات تضع برامج للحماية الاجتماعية و لإعادة الحياة للنشاط الاقتصادي. تعبأت الدول في معركة على الواجهتين الصحية و الاقتصادية. لاشك أن الهلع الكبير الذي اخترق كل البلدان مهما اختلفت مستويات نموها و نمط تدبيرها السياسي و الاقتصادي يدل على أن الأزمة الصحية و الاقتصادية الحالية تمثل منعرجا في تاريخ البشرية فكما سبق الذكر ما بعد كوفيد 19 سيكون مختلفا عما قبله. كما كان الحال بعد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 التي دشنت ميلاد عالم جديد. ففي كلتا الحالتين عرف العالم تسريعا في مسارات الأوضاع التي سبقت بزوغها في مرحلة سابقة. يتعلق الأمر في الحالة الأولى بمخلفات الحرب العالمية الأولى، وفي الحالة الثانية بخصائص الأوضاع عند بداية القرن الواحد و العشرين. لكن إذا كانت ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية قد مكنت كبار المنتصرين (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي) من تأطير الحكامة جيوسياسية (الأمم المتحدة وما تفرع عنها من منظمات مختصة) و مكنت الولايات المتحدة، كقوة اقتصادية أولى بالتعاون مع أوروبا الغربية، من تأطير الحكامة الجيواقتصادية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة)، فإن عالم ما بعد 2020 يتسم بكثير من اللايقين السائد منذ بداية القرن بل منذ نهاية الحرب الباردة و تآكل الاتحاد السوفياتي. و المعروف أن العالم قد عاش طوال الثمانينات و التسعينات تحت لواء هيمنة مطلقة للولايات المتحدة و منظومة احادية القطبية اقتصاديا و جيوسياسيا. لكن صعود الصين و تفاقم التطاحن التجاري و بعده الصحي بينها و بين الولايات المتحدة ، يؤدي

اليوم الى انبثاق تباري متميز و جديد في إطار ثنائية قطبية نوعية ستطبع النصف الأول من القرن الواحد والعشرين.

## موقع السمعة في العلاقات الدولية

إن مناعة السمعة المكتسبة من طرف الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية هي التي سمحت لهما بوضع أسس تدبير العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين. بعد ذلك تزعزع تأثيرهما و اشعاعهما بفعل أحداث جيوسياسية و اقتصادية مؤثرة : تجلى ذلك بالنسبة للإتحاد السوفياتي في المنازعة الهنغارية سنة 1956 وبعدها التشكوسلافكية سنة 1968، ثم تأثير الخلاف الصيني السوفياتي في الستينات، وفشل التدخل السوفياتي في أفغانستان في الثمانينات و قصور المنظومة الاقتصادية السوفياتية كل ذلك أدى الى انهيار المجموعة السوفياتية في بداية التسعينات. كما اتضح ذلك بالنسبة للولايات المتحدة بعد انهزامها في حرب الفيتنام في بداية السبعينات و آثار الصدمتين النفطيتين (1973 و 1979) و كذا القرارات النقدية التي اضطر لاتخاذها الرئيس نيكسون سنة 1971 ... ثم بعد ذلك رجة 11 شتنبر 2001 الى أزمة 2008 و اندلاع الحرب التجارية مع الصين.

في هذا المسار جاءت الأزمة الصحية و الاقتصادية 2020 ففرضت اختبارا على العالم كله مع انتقال مركزها المحوري من الصين الى اوروبا ثم روسيا و الولايات المتحدة و أمريكا الجنوبية. وهكذا تجلت المفارقة في أنماط تدبير الأزمة الصحية و نتائجها اجتماعيا و اقتصاديا. واتضح مدى نجاح بعض البلدان في ذلك، الشيء الذي جعل منها مرجعا في التدبير الجيد و الفعال.

لا شك أن السمعة الطيبة التي اكتسبتها هذه البلدان ستعطيها مزيدا من المصادقية داخل منطقتها و كذا في مساهمتها لبناء منظومة متعددة الأطراف و متجددة تستند الى نوع من السكينة. و لقد دخلت الآن الولايات المتحدة و الصين و أوروبا في سباق محموم من أجل اكتشاف اللقاحات و الأدوية المضادة للفيروس، و الذي أصبح في ذات الوقت موضوع تبار حول اكتساب السمعة في هذا المجال.

كما أن مواقف الرئيس الأمريكي ترامب و الرئيس البرازيلي بلسونارو وابتعادهما عن المنظمة العالمية للصحة التي اعتبرها متواطئة مع الصين، ساهمت في معاكسة منظومة تعدد الأطراف التي زعزعت في السنوات الأخيرة بخروج الولايات المتحدة من اليونسكو و من اتفاقية باريس حول التدهور البيئي و كذا تأكيدها و تبنيها للمقاربة الاستيطانية لاسرائيل ضدا على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و على المشروعية الدولية.

سيتأثر العالم بعد محنة كوفيد 19 بنتائج تنفيذ مشاريع الإنقاذ الاقتصادي التي أقرتها كل دول العالم و زكتها مجموعة العشرين من أجل تحجيم الجائحة الصحية و مخلفاتها اجتماعيا (البطالة، تدهور أوضاع المعوزين والقطاعات الغير مهيكلة) و اقتصاديا (مساندة القطاعات الموبوءة عبر الامدادات المقدمة للمقاولات الكبيرة و الصغيرة و تمكينها من قروض ميسرة الخ) لقد قيمت دراسة مجموعة ماكينزي برامج لإنقاذ هذه بأكثر من 10 بليون دولار أي ما يتجاوز ثلاث مرات مخصصات برامج الانطلاق بعد أزمة 2008 (أوروبا الغربية وحدها خصصت 4000 مليار دولار لذلك وهو ما يقابل حسب هذه الدراسة 30 مرة من اعتمادات برنامج مارشال) إضافة الى ضخ مبالغ ضخمة من الكتلة النقدية من طرف البنوك المركزية بهدف إعادة تمويل السندات العمومية.

إن استخلاص الدروس من محدودية تدبير أزمة 2008 يفرض اليوم التخلي عن المقاربة الكمية التي رافقت برامج إعادة الانطلاقة وذلك بالانتصار لمقاربة نوعية تستند الى توجيه الإنفاق العمومي لخدمة ثلاثة أهداف :

- تشجيع الاقتصاد الأخضر لترتبط الانطلاقة الجديدة بسياسة تحارب الاستهلاك المفرط للطاقت الأحفورية .
- ترسيخ موقع الرقمنة في التدبير الاقتصادي مع الانخراط في الذكاء الاصطناعي و ربط ذلك بتكوين الموارد البشرية.
- التكيف مع كل الانكسارات التي أفرزتها الأزمة لسلاسل التزود و الإنتاج. وهذا ما سيدفع البلدان الى إعطاء الأولوية للمنتوجات الوطنية والعمل على تقليص التبعية إزاء الخارج و تأمين البلدان لتستجيب للحاجيات الأساسية في مجال الصحة و الغذاء و التكوين.

## الإشكاليات السبع المطروحة

إن الانكسارات التي فرضتها أزمة كوفيد 19 ستؤدي الى اهتزازات و تحولات في المدى القصير و المتوسط و البعيد و ستطرح على عولمة الغد تحضير أجوبة للتعامل مع عدة قضايا نلخصها في النقاط التالية :

## 1 - إشكالية تمويل مخططات الإنقاذ الصحي و الاقتصادي و قضية المديونية

لقد اضطرت الحكومات الى الاستدانة المفرطة من أجل تمويل برامج الانقاذ الصحي و الاقتصادي. ففي البلدان المتقدمة و الصاعدة نلاحظ أن البنوك المركزية أقدمت على «تنقيد» القسم الأكبر من هذه الديون عن طريق شراء السندات الحكومية. و تمكنت بلدان الاتحاد الأوروبي من ابتكار مقاربة توافقية و تعاضدية لتدبير الديون العمومية . لذا أصبح ضروريا تنظيم مشاورات دولية بإشراف من مجموعة العشرين و إشراك صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل مساندة البلدان الفقيرة و النامية في تدبير استدانته التي فرضتها أزمة كوفيد 19. إن التدخل التضامني لكل مكونات المجموعة الأممية من أجل إيجاد حل لهذه المديونية ذات الطابع الاستثنائي، سيعطي لمنظومة تعددية الأطراف مصداقية في المجال الاقتصادي و المالي. غداة أزمة 2008 تنبأ المفكر الفرنسي جاك أطالي بأننا «سنختنق جميعا بالمديونية بعد عشر سنوات» و طالب بوضع «هندسة دولية لتدبير المديونية».

## 2 - نتائج صعود القارة الآسيوية

من الواضح أن أزمة 2020 ستساهم في ترسيخ موقع الفضاء الآسيوي داخل عولمة الغد وكذا في تأكيد ثنائية قطبية جديدة متمثلة في الولايات المتحدة و الصين. إن المواجهة التجارية بين الطرفين منذ 2017 تصاعدت بفعل الجدل القائم بينهما فيما يخص الملف الصحي المرتبط بتطور الجائحة.

ولقد اصبحت السمعة دوليا مصدر التناحر بين القوتين فيما يخص العديد من الملفات المطروحة في هذا الظرف الاستثنائي (طريقة تدبير الكارثة الصحية و التي أضيف لها قضية العنصرية التي فرضت نفسها بعد مقتل جورج فلويد بالولايات المتحدة) لا شك أن الولايات المتحدة لازالت قادرة على احتلال موقعها الاقتصادي الريادي و أكثر من ذلك موقعها الإستراتيجي. لكن الصين تسعى الى توظيف مبادراتها حول «الحزام و الطريق» لتعزيز حضورها الاقتصادي بآسيا ثم إفريقيا و أوروبا. وكل المؤشرات تدل على أن التباري الكبير بين الطرفين سينصب مستقبلا على التحكم في التكنولوجيا الجديدة في مجال الرقمنة و الذكاء الاصطناعي كما تدل على ذلك المعركة القائمة حول G5.

## 3 - الثورة التكنولوجية الجديدة

منذ بداية القرن اصبحت الرقمنة و الذكاء الاصطناعي محور ثورة التكنولوجيا الجديدة

من خلال الأدوار التي تقوم بها اليوم مجموعات GAFAM الأمريكية و BATX الصينية والتي ستساهم في (روبوتيك) الإنتاج الغذائي و الصناعي و الخدماتي. وجاءت أزمة كوفيد 19 لتعطي دفعة جديدة لاستعمال كل أدوات هذه الثورات عبر التقدم الحاصل في مجال العمل عن بعد و تنظيم مختلف الملتقيات عبر شبكات التواصل (المحاضرات، الاجتماعات الدولية، الأنشطة التعليمية و الفنية و الإعلامية ...إلخ). هكذا سيكون على إصلاح منظومات التعليم و التكوين أن تأخذ بعين الاعتبار التقدم الحاصل في مجال الرقمنة و الذكاء الإصطناعي اللذان اصبحا أدوات أساسية في كل الأنشطة و خاصة في المجال الاقتصادي و ترحيل المعطيات و علاقة الإنسان بالزمان و المكان .

#### 4 - المكانة الجديدة لمجال القرب و الأقالمة

منذ الخمسينات ساهم تقدم العولمة في انبثاق تجمعات اقليمية متضامنة انطلاقا من الفضاء الأوروبي الى منطقة الشمال الأمريكية و الى مختلف مكونات القارة الآسيوية . هكذا تمحورت الاتحادات و التجمعات الإقليمية حول المبادلات التجارية و السياسات المجموعائية و التداخلات الصناعية. لكن منطلق العولمة نجح في توسيع مجال تحرير المبادلات و معه تشييد سلاسل القيم العالمية عبر القارات، وفي تحفيز ترحيل الصناعات التي استقطبتها أساسا البلدان الآسيوية. و اليوم نرى أزمة كوفيد 19 من خلال مكوناتها الصحي و الاقتصادي تؤدي الى انكسار هذه السلاسل للقيم العالمية منذ بداية انطلاقها و عبر بعض محطاتها. ففضحت بذلك حدة تبعية الاقتصاديات القطرية للمجالات البعيدة.

هكذا طرحت قضية استعادة تموقع بعض الأنشطة الصناعية (الأدوية، السيارات، الكمادات) في الولايات المتحدة و أوروبا و اليابان، وهو توجه لا يمكن إلا أن يكون لصالح مجالات القرب و الأقالمة. كما أن استعادة التموقع تساهم في تقليص طول المسافات و في النقص من تكلفة النقل، كما تساهم بالتالي في تقليص الاستهلاك الطاقي الأحفوري بما في ذلك من انعكاسات إيجابية على البيئة.

في هذا المجال سيكون من مصلحة أوروبا أن تنظم ملف استعادة التموقع بتشارك مع الفضاءات القريبة منها جنوبا أي البحر الأبيض المتوسط و إفريقيا. إن أوروبا تحتاج اليوم استعادة الأقالمة كما قال فيدرين، وزير الخارجية الفرنسي الاسبق، وليس لمجرد استعادة التموقع .

## 5 - نحو تعددية قطبية وتجديد منظومة تعددية الأطراف

لقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في ميلاد عالم استند الى ثنائية قطبية تتمثل في هيمنة الغرب بقيادة الولايات المتحدة اقتصاديا و سياسيا من جانب، وهيمنة منظومة تدبير ممرکز بقيادة الاتحاد السوفياتي من جانب ثان. لكن زوال هذا الأخير و عياء اقتصاديات الشمال الرأسمالية بجانب صعود الصين كثاني قوة اقتصادية عالميا غيرت المعادلة القائمة. وجاءت أزمة 2008 لتفرز تأسيس مجموعة العشرين التي تنتمي إليها البلدان الصاعدة حيث أصبحت تحل مكان مجموعة السبع في تدبير المعوقات الكبيرة للإقتصاد العالمي. هكذا بدأ العالم يخطو نحو منظومة متعددة الأقطاب. وتأتي اليوم أزمة كوفيد 19 لتدفع بتحفيز ظاهرة الأقطاب. هكذا يترسخ التقارب بين الأقطار الآسيوية؛ ويسعى الاتحاد الأوروبي الى إعطاء دفعة جديدة لاندماجه رغم عامل انسحاب بريطانيا العظمى (بريكسيت). وإذا كانت أزمة 2008 مصدر تغذية و تشجيع للتيارات الشعبوية و كذا لتراجع مقاربة تعددية الأطراف، فإن أزمة 2020 سيكون لها، رغم مواقف الرئيس الأمريكي ترامب، تأثير ايجابي لصالح التعاون الدولي في مجال الحماية الصحية و الاهتمام بالبيئة. لقد أصبح من مصلحة أوروبا كما سبق القول تطوير مسار اندماجها الاقتصادي و السياسي و الاستراتيجي و أن تسعى بشراكة مع القارة الإفريقية لبناء قطب جديد قادر على مخاطبة أمريكا الشمالية و الفضاء الآسيوي. إن ذلك سيساهم بلا شك في انخراط العولمة ضمن مسار جديد يتسم بالمزيد من التقاسم و التوازن.

## 6 - تدبير الخيارات المشتركة

لقد فرضت أزمة كوفيد 19 على السياسات العمومية تجاوز الدغمائيات الماكرو اقتصادية. هكذا تخلت مخططات الإنقاذ الصحي و الاقتصادي عن احترام ضوابط الموازنات التقليدية و المتعلقة بالعجز المالي (3% من الناتج الداخلي الإجمالي) و معدل المديونية العمومية (60%) وإعادة الاعتبار الى «كنزية» جديدة بعد اختفائها بفعل صعود النيوليبرالية في الثمانينات. كما أن مستلزمات محاربة الأزمة الصحية و مواجهة الانكماش الاقتصادي الجديد دفعت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة للتخلي عن تدخلاتها الكلاسيكية، فعملت على مساندة الخطط الهادفة الى إعادة الحياة للاقتصاديات القطرية. الأهم من ذلك أن هذا الرجوع الى التوجه الكنزي سيأخذ طابعا نوعيا لأنه سيجرم بالعناية الجديدة التي أصبحت الدول تخص بها تدبير الخيارات المشتركة وهي المتعلقة بمجال الصحة و التكافؤ الاجتماعي و التعليم و البيئة. هكذا انبثقت عن اختبار جائحة الفيروس فرصة جديدة في شكل منعرج سيساهم في تطوير السياسات العمومية نحو مزيد من الاهتمام بوقاية الصحة و دعم الإصلاحات التعليمية والانفتاح على قضايا البيئة و التكافؤ

الاجتماعي. وقد أصبحت كل هذه القطاعات و الاهتمامات تنتمي الى نفس المعركة.

إن ذلك سيفرض على الاقتصاد السياسي الانفتاح على بعض المفاهيم و تجاوز سطوة المدى القصير و البحث المستمر عن الانتاجية وحدها و كذا الربح مهما كانت كلفة ذلك. فالاقتصاد السياسي الذي يستند على الفعالية مطالب كذلك باحترام مستلزمات الوقاية الصحية و«تكاليف الانسان» Francois Perroux وحماية البيئة.

## 7- قضية الاتكافؤ

كل المؤشرات تدل على أن المسارات السريعة للعولمة منذ الثمانينات، بدعم من التوجهات النيولبرالية ، قد أدى الى توسيع الفوارق و اللاتكافؤ بين البلدان (شمال-جنوب) و داخل الأقطار. وجاءت أزمة 2008 لتبرز انطلاقا من أصولها التمويلية مدى تأثير التفاوتات الاجتماعية على مستوى المداخل و على مستوى الموارد داخل المجتمعات، لقد أصبح واضحا أن البحث عن مزيد من الجدوى و الفعالية لا يتناقض مع البحث عن مزيد من التكافؤ.

و اليوم سمحت الأزمة الصحية ب بروز مناحي جديدة للاتكافؤ داخل المجتمعات، حيث أن جل ضحايا الجائحة ينتمون الى الطبقات المهمشة و الفقيرة. ففي الولايات المتحدة حيث يوجد أكبر عدد من الوفيات، تبين الإحصائيات أن أكثر من ثلثها ينتمون الى السكان السود الذين لايمثلون سوى 13% من ساكنة البلاد. كما أن القلق الذي تولد عن الحجر الصحي في الولايات المتحدة توسع بشكل لافت بعد الاحتجاجات العارمة ضد العنصرية العرقية و التي تعبر عن أحد أشكال اللاتكافؤ. هكذا جاء الاختناق المروع للمواطن الأمريكي الأسود جورج فلويد (Georges Floyd) في نهاية مايو 2020 من طرف شرطي أبيض ليعطي دفعة لموجة معولمة للاحتجاج ضد العنصرية و دعم حركة « حياة السود تهمننا» (Black Lives Matter) كان لها صدى داخل مجتمعات البلدان المتقدمة في الشمال. هكذا تساءل البعض هل ستحدث قطيعة ما قبل و ما بعد كفيد 19، وفي نفس الوقت ما قبل و ما بعد قتل جورج فلويد. هذا ما نتمناه.

إن تلاقي أصداء هذه الصدمات في هذه الحقبة الاستثنائية و التاريخية من حياة البشرية يدخل هذه المعارك في بوثة موحدة من أجل الصحة و التكافؤ و البيئة و بنفس المنطق يدعو الى تجديد نمط التنمية من أجل عالم يتسم بنوع من التقاسم و التوازن.



## المغرب و كوفيد 19 و توظيف السمعة

إن أزمة كوفيد 19 تعتبر اختبارا مؤكدا. و ككل اختبار تفرز فرصة من الواجب أن يكون المغرب على موعد معها. لاشك أن بلادنا كانت في مقدمة البلدان النامية خاصة في البداية ، التي أحسنت تدبير هذه الأزمة حيث انخرطت المغاربة في انضباط موحد مؤكدين ثقتهم في الدور الحمائي للدولة. لقد حان الوقت الآن لتوظيف هذه السمعة المكتسبة من أجل التفاوض الناجح مع المنعرج الذي سيتشكل عالميا بعد كوفيد 19. كما ان تحضير نموذج جديد للتنمية من شأنه أن يساعد البلاد على الاستفادة من الكثير من دروس الأزمة الصحية و مخلفاتها الاقتصادية. ففي هذا الإطار سيكون على الاستراتيجية التي ستخترط فيها البلاد أن تبحث على مزيد من الفعالية كما هو الحال في كل مناطق العالم و ربطها بسياسة تضامنية في خدمة الحاجيات الأساسية من صحة و تكوين و سكن. كما أن توظيف السمعة الطيبة يقضي بالنجاح في التفاوض مع مسلسل تحولات العولمة عبر ثلاث مناهد :

أولا : مساهمة المغرب في خلق قطب اقليمي جديد يجمع أوروبا و إفريقيا حول مركزية البحر الأبيض المتوسط. حيث يكون الهدف هو تشييد محور عمودي إفريقي متوسطي اوروبي قادر على تحسين جاذبية المنطقة في إطار استعادة موقع أو أقلية الأنشطة الاقتصادية. ورغم المعوقات التي تعرفها المنطقة لن يدير المغرب ظهره للمشروع المغاربي الضروري اليوم لصالح القارتين الإفريقية و الأوروبية وبينهما البحر الأبيض المتوسط. يجب أن يفضي هذا التوجه الى تجديد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار تجاوز الأفق الضيق لمقاربة التبادل الحر مقابل الإعانات المالية لتحل مكانها مقاربة الإنتاج المشترك و التنمية المشتركة. وهذا يقضي بأن تربط أوروبا هذه الشراكة بتدبير جدلي لثنائية التنمية و الهجرة. هكذا يمكن توظيف المكتسبات التكنولوجية الأوروبية و كذا المكتسبات الديمغرافية و الثقافية الإفريقية للمساهمة في انبثاق عولمة متعددة الأطراف تستند على قيم التوازن و التقاسم.

وسيكون على بلادنا أن تكثف من حضورها الفعلي في إفريقيا وأن تساهم في تطويرها خاصة في مجال الغذاء (توظيف الفوسفات المغربي) و الكهربية وتنويع الأنسجة الانتاجية. في هذا الاتجاه نندرج المبادرة الملكية المغربية الهادفة الى ربط تدبير الأزمة الصحية بخلق أدوات التضامن مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في إطار مقاربة جنوب-جنوب.

ثانيا : الانفتاح و التفاوض مع الفضاءات البعيدة أي مع الأمريكيتين، الشمالية لوصفها القوة الاقتصادية الأولى، و الجنوبية ضمن مثلث استراتيجي إفريقي أوروبي جنوب أمريكي،

---

وفي ذات الوقت مع القارة الآسيوية بكل مكوناتها و التي ستصبح القاطرة الأكثر دينامية انطلاقا من الصين التي تقترح علينا و على العالم مبادرة «الطريق و الحزام».

ثالثا : إن التحكم في علاقات القرب و علاقات البعد هو الذي سيمكن بلادنا بأن تنخرط بنجاح في الثورة التكنولوجية الجديدة عبر تطوير و إصلاح المنظومة التعليمية والصحية خاصة أن أزمة الكوفيد 19 أعطت كما سبق القول دفعة قوية لهذه الثورة خاصة في مجال الرقمنة.

14 يونيو 2020







# العولمة و الجائحة أوراق من زمن الحجر الصحي

تعبر الكلمات المفاتيح لهذه الأوراق (الهشاشة، التشظي، اللايقين، غير المتوقع، الهلع، السمعة، الصحة، البيئة، التكافؤ، الأقلية، استعادة التوقع، الإختبار، الفرص)، عن المشاعر الشائعة عالميا خلال شهور الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كوفيد 19 و ما نتج عنها من انكماش كبير للإقتصاد.

## مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C  
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.

البريد الإلكتروني : [contact@policycenter.ma](mailto:contact@policycenter.ma)

الهاتف : +212 5 37 54 04 04

الفاكس : +212 5 37 71 31 54

الموقع الإلكتروني : [www.policycenter.ma](http://www.policycenter.ma)